إسرائيل كسرت أهم منجزات معركة مايو بالترهيب والتغرير والتجويع!

كتب حسن عصفور/ في عددها يوم 13 يوليو 2021، تناولت مجلة فورين بوليسي الأمريكية في تقرير مطول، عنونته بـ "وجد الفلسطينيون وحدة جديدة بعد الحرب مع إسرائيل"، رغم أن الحرب انتهت منذ ما يقارب الشهرين، لكن المجلة الشهيرة لم تتجاهل المسألة المركزية التي تجسدت خلال تلك الأيام المضيئة.

ويبدو، ان المجلة الأمريكية تجاهلت لسبب غير معلوم، ان الحدث الأبرز خلال تلك الحرب، بدأ يتبخر سريعا، بل ربما لم يعد منه أثرا حقيقيا، سوى الرغبة التي تبقى رغبة دائما للفلسطيني، ولكن الواقع غير التمني، والوحدة – التوحد أصبح أثرا سجله التاريخ ضمن مكاسب تلك المعركة.

ولأن الوحدة الفلسطينية، دوما هي السلاح الأهم في مواجهة كل مشاريع تصفية القضية الوطنية، فهو هدف مستمر للنيل منه أو كسره، وجاء الانقسام الكبير بعد انقلاب يونيو 2007، الهدية الأكبر لدولة الكيان، حيث منحها فرصة تاريخية لتمرير مشروعها التوراتي – التهويدي، ومنع قيام دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

مع وقف إطلاق النار الأخير، بدأت خطوات "التخريب السريع" على مكتسبات معركة مايو، فقدمت إسرائيل كل ما يمكنها من مواد إعلامية، عبر أشكال ومسميات مختلفة، ركيزتها الرئيسية بناء جدار واق لمنع بناء الثقة بين الطرفين المركزيين في الحركة السياسية (فتح م 7 وحماس)، والذهاب الى تغذية سلطتي الانقسام.

بتدقيق سريع، كانت عناصر التخويف – الترهيب مع التجويع والتغرير، المكونات الأبرز كأسلحة من أجل "ديمومة الانقسام"، حيث لجأت الى ترهيب حركة فتح (م7)، بكل ما يمكنها، من أن حركة حماس ستعمل على الإطاحة بمكانتها القيادية ودورها التاريخي في منظمة التحرير والسلطة، بعد ارتفاع أسهمها بشكل كبير جدا، بين الفلسطينيين، وجاء أحد استطلاعات الرأي، الذي

منح حماس تصويتا بما يفوق 54% مقارنة بنصفه الى فتح، ليكون "صاروخ إرهاب سياسي" عابر لكل "الحصن" ضد حركة فتح.

ومع مقتل نزار بنات، الذي لم يتم كشف ملابساته، ولما تم ذلك في هذا الظرف الدقيق جدا، هل هو خطأ نتاج عمليات غبية من الاعتداء، أم "جزء من مؤامرة" نفذت بمهنية عالية لوضع السلطة في "حرج سياسي كبير"، ويصبح أحد قنوات ترهيبها، لكشف عورتها داخليا وخارجيا، وقد حققت عملية مقتل بنات ما فاق كل التقديرات منها.

وبالمقابل، سارعت أطراف إقليمية بالعمل على "تغذية" غرور حماس وغطرسة بعض قياداتها، التي بدأت واضحة خلال معركة مايو، وبرزت بسرعة مع أول ساعات وقف إطلاق النار، فبدأت حركة الاستقبالات الرسمية لقيادة حماس، وتضاعفت حركة الهاتف، في ظل حصار نسبي للرئيس محمود عباس، ما أصاب حركة فتح برعب سريع، وبدأت تتوافق مع نظرية دولة الكيان المصدرة، بأن معركة مايو ليس سوى "مؤامرة" للإطاحة بها ومكانتها، فذهبت بعيدا سلوكا ومواقفا.

حماس، وبدلا من الاستفادة من حركة الوعي العام بمكانة فلسطين، وعودتها لتصبح محورا في الحراك الدولي، بالذهاب الى خلق بيئة وطنية مساعدة لكسر الانقسام، وتقديم رؤية للعمل المشترك لتعزيز ثقة أصابها ارتعاش داخل حركة فتح، ذهبت خلافا لذلك، وقدمت كل ما يمكنه من عناصر الشك والتشكيك، بأن ما تبحث عنه، ليس شراكة وطنية بل "إطاحة وطنية" وتشكيل بديل سياسي جديد، يتوافق مع التطورات الأخيرة.

والى جانب عنصري الترهيب والتغرير، استخدمت دولة الكيان، بكل "مهنية" قضية الحصار وما أنتجته الحرب العدوانية، من كوارث إنسانية، لتغير المعادلة السابقة بين حماس والكيان، "تهدئة مقابل مال" لتصبح "تهدئة مقابل قسائم"، وزعتها على ثلاث أشكال، طعام ووقود وخدمات اقتصادية، وعمليا اختفت مع المعادلة الجديدة، أي آثار لعملية سياسية في خدمة القضية الوطنية.

هل يمكن وقف مسار قطار حركة الانهيار الذاتي...ام تواصل الفصائل كل بطريق بحثها عن "نتاتيف ربح خاص"، ولتنتظر فلسطين زمنا غير الزمن...!

ملاحظة: خلال عملية ردح قال الليكودي زوهر لمنصور عباس "أنت صهيوني حقيقي"، فرد عبّاس "بتواضع": "لست صهيونيًا ولكنى أشك بأنك كذلك"...أها صحيح ما هو عباس صار في "المطبخ الصهيوني"!

تنويه خاص: حسنا استقبل الرئيس محمود عباس "وفدا مقدسيا"...ولكن كان أحسن بكتير لو كان بينهم رموز المواجهة الشعبية في الشيخ جراح وسلوان من آل الكرد والرجبي...بالكم اللي رتب الزيارة معقول ما سمع عنهم ولا عارفهم...ممكن ما هو "غريب" في القدس!

الصفعة الكبرى..والفضيحة الأكبر ومطاردة قادمة لإسرائيل!

كتب حسن عصفور/ خلال أسبوع واحد، تعرضت دولة الكيان الى هزات ربما لم تتوقعها أبدا، لا من حيث المضمون ولا الآثار، ولعل قادة الطغمة الحاكمة تعاملت وكأن الكونية السياسية، تماثل "بلادة" واقع المشهد الرسمي في بقايا الوطن، وحالة الاختطاف للوطنية الفلسطينية لن تفتح المجال لمطاردتها، سياسيا، قانونيا واخلاقيا.

وبعد أن أعلن أكبر صندوق تقاعد نرويجي عن تصفية أصوله في 16 شركة لعلاقاتها بالمستوطنات، بما في ذلك شركة معدّات الاتصالات العملاقة "موتورولا"، في أوائل شهر يوليو 2021، وما أحدثه من هزة سياسية – اقتصادية، أعلنت أحد أكبر شركات المثلجات العالمية، الأمريكية بن وجيري، بوقف بيع كل منتجاتها في المستوطنات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مفسرة ذلك بتناقضه مع قيم الشركة وأخلاقها.

بيان يحمل إدانة سياسية واضحة للمستوطنات، التي بدأت حركة الوعي العالمي بخطورتها تتسع، بصفتها شكل من اشكال جرائم الحرب والتطهير العرقي، والشركة الأمريكية بقرارها، تواصل ما سبق أن أصدرته منظمة "هيومن رايتس ووتش"، التي أصدرت تقريرا يمثل إدانة تاريخية لإرهاب دولة إسرائيل ونظام فصلها العنصري، بصفتها دولة أبارتهايد.

ومن ردة فعل دولة الكيان، على قرار الشركة الأمريكية، يمكن إدراك قيمة الحدث عالميا، ما دفع أحد الصحف العبرية، لتقول، ان "بن وجيري " أعادت حضور القضية الفلسطينية الى العالمية أكثر بكثير من رئيس السلطة محمود عباس.

التخليص العبري، استدلال لقيمة قرار الشركة، خاصة بعد أن رفضت الإدارة الأمريكية التدخل في تغيير القرار، معتبرة أن تلك شركة خاصة وليست حكومية، علما بأنها رفضت أيضا في وقت سابق التدخل في تغيير مضمون تقرير "هيومن رايتس ووتش"، وهي منظمة شبهة حكومية.

بالتأكيد، لن تقف دولة الكيان عند حدود ما حدث، وستواصل كل جهد ممكن لإنهاك الشركة، وتتهمها بكل أشكال الاتهامات، ولعل في ذلك فائدة جانبية مضافة تقوم بها حكومة سلطة الاحتلال، لتكشف كثيرا من مخزونها الإرهابي، خاصة داخل أمريكا، فالإعلام سيبدأ يقارن بين تهمها لشركة أمريكية كبرى، وكذبها الصريح، وما تقوم به دعايتها السوداء ضد الشعب الفلسطيني.

قرار الشركة الأمريكية نقطة فصل سياسية هامة، لترتيب مشهد مختلف عما كان سيطرة إعلامية – سياسية لدولة الكيان داخل أمريكا، وبالتأكيد لن تقف حدود القادم السياسي عند ما حدث.

وبالتوازي مع الصفعة الكبرى التي وجهتها "بن وجيري"، كشفت وسائل إعلام أمريكية وعالمية عن أحد أكبر الفضائح التجسسية، لن تزول بسهولة، وستبقى عالقة جدا في ذاكرة الدول والمؤسسات بل والأفراد.

فضيحة التجسس الأكبر، المعروفة باسم برنامج التجسس "بيغسوس"، وكيف أن دولة الكيان وقعت في فخ الدناءة السياسية، بل فتحت عليها نيران من كل مناطق الكون، وكشفت أنها دولة فقدت كل القيم السياسية، لا تقيم وزنا لأي "صداقة"، معركة لن تمر مرورا عابرا، خاصة وهناك دول كبرى ومؤسسات صحفية وإعلامية عالمية، ولن يقتصر أمر سقوطها على منطقة الشرق الأوسط، حيث كان لفضيحة التجسس أن تمر بصمت لو أنها لم تفتح الباب على دول ورؤساء كالرئيس الفرنسي ماكرون، ومؤسسات إعلامية كبرى.

دولة الكيان، ستحاول أن تستوعب آثار الزلزالين بالسرعة الممكنة، ولكنها لن تتمكن من محو آثار جرائم حربها وسقوطها الأخلاقي، الذي لم يعد بحاجة لبيان من الرسمية الفلسطينية لا يثير أحدا، ولا بيان عربي فقد كل روحه وقيمته، في دول ومناطق كانت الأقرب لتصديق "روايتها الكاذبة".

ومع دقات الصفعة الكبرى، والفضيحة الأكبر، أعلن مجلس حقوق الإنسان عن تشكيل لجنة ثلاثية للبحث في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل خلال حربها الأخيرة على قطاع غزة.

قرار سيعيد الاعتبار لنقاش ما تم الهروب منه طويلا، خاصة بعد إضاعة قيمة تقرير غولدستون بعد حرب 2008.

هزات كبرى ستترك بصماتها قوية جدا على صورة دولة الكيان وجرائم حربها وتطهيرها العرقي، وفضح جوهرها بأنه دولة أبارتهايد، وتلقي الضوء ساطعا على حقيقة الاستيطان ومخاطره السياسية – الإنسانية والأخلاقية.

فعل يتحرك وسيفتح طريقا جديدا في التعامل مع القضية الفلسطينية، لن تكون رواية المحتلين هي "السائدة" فذاك زمن قد ولى...!

ملاحظة: في ذكرى "أم الثورات العربية المعاصرة – 23 يوليو 1952"، تعود صورة زعيم الأمة جمال عبد الناصر حضورا وتأكيدا أن خيار مصر الوطني في التحرر والبناء، هو جزء من انتمائها العروبي..هي ولا غيرها الرافعة التي بها تحيا الأمة!

تنويه خاص: لم نسمع من السلطة وحكومتها في رام الله موقفا محددا بعدما قررت دولة الكيان وقف مبالغ مالية من أموال المقاصة توازي رواتب الشهداء والأسرى..لو ناسيين عطلة العيد خلصت شباب!

الملك عبد الله..رسائل سياسية بعضها خارج الديبلوماسية!

كتب حسن عصفور/ لعل مقابلة الملك الأردني عبد الله مع قناة "سي أن أن" يوم 25 يوليو 2021، من اهم المقابلات السياسية التي أجراها منذ تسلمه السلطة عام 1999، ليس لما بها من رسائل – مواقف قد تؤسس لجديد قادم، بل للشكل الذي كسر رتابة حديث الحكام الرسميين، في منطقتين حساستين، (إسرائيل والسعودية)

ومن أبزر الرسائل التي حددها الملك عبد الله، خلال المقابلة:

* الأردن هي الأردن، ولن تكون دولة فلسطينية.

* الدولة الفلسطينية ضرورة للسلام، وأن الهروب منها سيؤدي الى حل الدولة الواحدة، الذي سيكون التحدي الأكبر لإسرائيل.

* حرب غزة الأخيرة جرس إنذار كشفت هشاشة إسرائيل التي بدأت ملامح حرب أهلية بداخلها للمرة الأولى من عام 1948.

* التطبيع من بعض الدول العربية ليس دعما لسياسة إسرائيل بل تعبير عن قلق من السياسة الإيرانية.

* العلاقة بين الأردن وإسرائيل بعد اللقاءات مع رئيس حكومتها بينيت ووزير جيشها غانتس، مشجعة وخلقت تفاهم أفضل.

* ما حدث من فتنة داخلية استغلت "سذاجة" الأخ لتمرير شهوة سلطة للبعض..دون أن ينفي تهمة الدعم السعودي لها.

وبعيدا عن الشأن الداخلي في أزمة ما عرف بـ "الفتنة"، وأثرها، فقد بدا واضحا في تحديد مسارات اللقاءات القادمة، وأرسل بوضوح لدولة إسرائيل، أنها لن تستطيع تحقيق سلام وأمن، دو حل حقيقي للقضية الفلسطينية، وأن مستقبلها معرض للخطر.

لعل الإشارة التي ستبقى عالقة، أن القوة العسكرية الإسرائيلية لم تعد حاسمة للصراع، وأن مصيرها كدولة رهن بحل القضية الفلسطينية، وهي لم تعد محصنة من حرب داخلية، قد تطيح بكثير مما تدعي، خاصة وأن الأمر تعلق

بحرب غزة، وليس حربا شاملة، وهنا الغمزة السياسية التي يجب أن تكون محور نقاش حقيقي، ان هشاشة دولة الكيان، ليست شعارا، بل حقيقة.

ربما الملك لم يحدد بصراحة، أن استمرار إسرائيل كدولة في المنطقة رهن بأن تكون دولة من المنطقة وتقبل حل دولة فلسطينية، وغيرها سيكون الأمر مختلفا تماما، ولكنه قالها التفافيا، بالإشارة الى أن "حرب غزة إنذار للجميع".

قيمة الحديث، تكتسب أهمية مضافة، لمكانة الملك عبد الله، بعد أن قام بأوسع حركة اتصالات لحاكم مع الإدارة الأمريكية، والتقى بكل المؤسسات صاحبة القرار، في احتفاء نادر بحاكم عربي، وكأنها جاءت ليس دعما للنظام، بل دعما للدولة بعدما تبين وجود مؤامرة عليها، لم تعد سرية.

ولكن، الى أين تذهب رسائل الملك السياسية، وكيف لها أن تعيد رسم خريطة طريق المسار العربي، خاصة في ظل "الثنائية السياسية" المصرية الأردنية، التي تقود قاطرة الحراك في أكثر من مكان وقضية.

هل يمكن ان يتم بلورة أسس "الحل الممكن" للصراع وفق ملامح تكسر التقاليد السابقة، وتؤسس لحل ضمن "سيادة رباعية" فوق أرض فلسطين التاريخية، لدولتين بينهما توافقات خارج سياق الصراع...تلك مسألة تدق الطريق السياسي دون ان تصبح حاضرة، ولكنها لم تعد بعيدة، فقد تكون هي خيار الحل الممكن، للصراع العام.

السؤال الأهم، هل تتحرك الرسمية الفلسطينية نحو إعادة صياغة موقفها، ليس السياسي فحسب، بل الداخلي بكل عناصره، فلا يمكن أن تكون جزءا من الحل الممكن دون أن تنتهي الانقسامين، العام والخاص...

ما بعد زيارة الملك لأمريكا وحديثه منها، لن يكون كما قبله...وعلى البعض التائه أن يقف ويفكر قبل أن يصبح جزءا من ماض وليس جزءا من مستقبل...

ملاحظة: سريعا...مبروك تونس...ثورة الياسمين تستعيد بريقها ورائحتها التي لوثتها قوى الظلامية...تونس تبرق أن ليل الظلاميين انتهى...مبروك برشا برشا يا مدلل!

تنويه خاص: قبل الندم...على قيادة حماس في قطاع غزة ان تكبح جماح الفئة الإخوانية داخلها ضد مصر...معاناة المعبر شيء واستغلالها لتمرير خراب سياسي شيء آخر!

بعد سقوط ممثله نتنياهو.."الإرهاب اليهودي المنظم" يطل مجددا!

كتب حسن عصفور/ منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير ودولة الكيان عام 1993، برز تحالف الليكود برئاسة "الثنائي" نتنياهو – شارون، بقيادة "الإرهاب اليهودي السياسي"، ليس ضد الشعب الفلسطيني، كما كان تاريخيا منذ قدوم الغزوات الصهيونية المبكرة الى فلسطين، وتشكيل عصابات إرهابية، بل بات إرهاب سياسي ضد "اليهود".

وانتقل مشهد "الإرهاب السياسي" من مظاهرات غير مسبوقة الى ممارسة "إرهاب القتل" المباشر لرئيس وزراء الكيان، ومن كان يسمى يوما بـ "ملك إسرائيل"، عندما أقدم أحد عناصر المنظمات اليهودية الإرهابية، باغتيال اسحق رابين في نوفمبر، لاغتيال خيار السلام الذي بدأت عجلة انطلاقته بعد توقيع الاتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل.

وحاولت قوى "الإرهاب اليهودي السياسي المنظم" بقيادة نتنياهو – شارون، اعتبار عملية الاغتيال "حدث فردي" وليس جزء من بروز تشكيلات شقت طريقها الى دولة الكيان، جراء بروز إمكانية البحث عن "حل سياسي" لا يتوافق مع الأفكار المتطرفة، وعملت "الدعائية الصهيونية" حصار آثار الفعل الإرهابي الى الحد الفردي.

ومؤخرا، وبعد أن سقط "الممثل الرسمي للإرهاب السياسي المنظم"، عادت وبقوة وسرعة في آن الى الواجهة، منظمات الإرهاب، ولم يعد الأمر مقتصرا على تهديد فردي، بل ظاهرة سياسية تثير حالة من القلق الكبير داخل الكيان، عبر 3 مسارات متوازية:

إرهاب يهودي ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس

نشاط تلك المنظمات لم يتوقف طوال حكم نتنياهو، والذي بدأ عمليا يونيو 1996، تخلله حركة انقطاع، لكن براك – شارون استبدلوا "إرهاب العصابات المنظمة" بإرهاب الدولة المنظم من 2000 حتى 2004، توجت باغتيال المؤسس الخالد ياسر عرفات.

إرهاب يهودي ضد فلسطيني 48

وهي ظاهرة بدأت تتسارع وتتصاعد عبر مظهرين من الجريمة، منها ما يعرف بالفعل "الجنائي"، وأخرى بفعل عمل إرهابي على خلفية "قومية" خاصة في المدن المشتركة حيث الفلسطيني مع اليهودي.

وتبين أن "النشاط الإرهابي" الأخير تقف خلفه عناصر منتمية لجهاز الأمن الداخلي (الشاباك) والشرطة، ما يكشف أن الأمر جزء من عمليات منظمة، ولم تعد حوادث "فردية" كما كان يقال في زمن سابق.

إرهاب يهودي ضد يهودي

يوم 2 يوليو كشفت وزيرتان من الحكومة الجديدة تنتميان لما يسمى بمعسكر "اليسار الصهيوني"، من حزبي ميرتس والعمل، أنهما تلقيتا تهديدات بالقتل، بعد فترة من هروب أحداهن من منزلها خوفا، بعد انتشار تهديد بقتلها على وسائل التواصل الاجتماعي.

عودة الإرهاب اليهودي المنظم ضد اليهودي توافق بعد سقوط ممثلهم الرسمي نتنياهو، بعد أن حكم الكيان 12 عاما متصلا الى جانب 3 سابقة، ورغم ان رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد بينيت هو من رحم الثقافة الإرهابية، ولكن ذلك لم يكن كافيا لهم، بعد تحالفه مع أطراف لم تمارس الإرهاب ضد اليهود، مع أنها ارتكب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

ربما أصبح من الضرورة السياسية، ان تعيد الحركة الرسمية الفلسطينية، وكذا المؤسسات المدنية فتح ملف مضاف الى ملفاتها بملاحقة دولة الكيان، كدولة عنصرية ملاحقة بارتكاب جرائم حرب، ان تفتح ملفا مضافا حول "الإرهاب

اليهودي المنظم" ضد اليهود وضد الفلسطيني في داخل إسرائيل، ولم يعد الأمر محددا في الضفة والقدس وقطاع غزة.

مسألة سياسية هامة، تستحق الاهتمام والعمل بكل السبل، على نشرها لتبيان واقع الكيان، والخطر الإرهابي الذي تمثل، ولا يجوز الحساسية من الإشارة الى إرهاب يهودي ضد يهودي، كما يهرب البعض من تبيان ذلك.

نمو التطرف والإرهاب داخل دولة الكيان مؤشر سياسي، انها كيان لا يبحث سلاما ولا استقرارا، وأن العقبة الحقيقية أمام وضع حل للصراع ليس الطرف الفلسطيني، كما تحاول دولة الكيان وتحالفها الدولي ترويج ذلك، فما يحدث منذ سقوط نتنياهو يمثل قاطرة سياسية لفضح الكيان ليس ككيان عنصري وتطهير عرقي، ولكن بالبعد الإرهابي ضد من لا يتماثل مع فكرهم الإرهابي.

التطرف الإرهابي اليهودي لم يعد فرديا كما أشاعوا... بل فعل منظم كامل الأركان!

ملاحظة: ما حدث من هتافات خارج "الصندوق الوطني" في مظاهرة تطالب بمحاسبة قتلة نزار بنات في رام الله، أثار غضب مشاركين فيها، والبعض اعتبره فعل تخريبي يراد منه تشويه الحركة الاحتجاجية لغاية غير وطنية..المشبوهين كتار!

تنويه خاص: جيد أن يمدح بعض قيادات سلطة رام الله سلوك الأمن مع المتظاهرين يوم السبت...لكن أن يصمت هؤلاء عن سفالة تصرفهم في أيام سابقة لا يستقيم..يا مدح وذم يا صمت خالص!

تقارير الموت في بقايا الوطن...معيبة!

كتب حسن عصفور/ فتحت قضية اغتيال نزار بنات بأيدي أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، في مدينة الخليل 24 يونيو 2021، الأعين بكامل حدقاتها لتراقب الانتهاكات الخطيرة في التعامل مع الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة.

وعادت الذاكرة الإنسانية لتفتح بعضا من جرائم قتل تحت التعذيب لنشطاء أو عناصر مرت دون أي ملاحقة أو محاسبة، دون أن تقف أمامها أي من قوى الضغط التي بدأت تتشكل مؤخرا، ليس كلها تبحث "العدالة"، ولا المحاسبة القانونية، ولكنها ساهمت في فتح الممر المغلق منذ سنوات.

في الضفة احتلت قضية بنات مساحة واسعة من رد الفعل والتغطية الإعلامية، وانتهت بتشكيل لجنة لم تجد قبولا ولا رضى شعبي، كونها من صلب الجهة المتهمة بعملية القتل، دون مشاركة من أطراف يمكن تشكل أداة قياس بعيدا عن "مصالح" تتهرب من العقاب.

وفي قطاع غزة، وخلال أيام تلاحقت 3 أحداث قتل سببتها قوات حماس الأمنية، بشكل مباشر وغير مباشر، فتح أعين كانت مصابة ببعض رمد، لكن انفجار التغطية الإعلامية لقضية بنات أجبرت الجميع أن يتحدث، ربما أقل مما كان باغتيال نزار، لكن حراك الكلام ورفض القتل انطلق، أي كان قوة الدفع.

ولذا عاد الحديث عن مقتل عصام السعافين قبل عام وأكثر، دون أي إجراء أو محاسبة، جريمة مرت ولكنها تبقى عالقة، ومع مقتل موت شادي نوفل داخل أحد معتقلات حماس، بدأت المطالبة بالكشف عن السبب، وأعلنت حماس أن سبب الوفاة جلطة قلبية، مع شهادة من هيئة حقوقية دون أن تنشر تفاصيل أكثر.

وجاء انفجار سوق الزاوية، وما أصاب المكان، ورغم أن منظمة أصدرت تقريرا سريعا، دون أي تحقيق موضوعي، لكن الحدث لم ينته بعد، ولا زال أمره قائما، وتلاه مقتل الشاب حسن أبو زايد برصاص كتائب القسام، وبعد أيام أعلنت حماس عن تقرير أثار موجة من الاستغراب والاستهجان، رغم الاعتراف بمقتله وتحملها المسؤولية، لكن التقرير كشف أن التحقيق لا يمس الحقيقة، في غياب

معرفة اللجنة التي حققت، ومنع أي منظمة حقوقية من لقاء الشهود، أو متابعة التحقيق.

ويكاد لا يمر يوما دون أن يكون هناك مادة إعلامية تتعلق بمطالبة من مؤسسات محلية أو دولية، تطالب بضرورة التحقيق "الشفاف والنزيه" في عمليات القتل والتعذيب، التي يعيشها بقايا الوطن، نتاج فقدان الثقة بأي تشكيل رسمي من هذا الطرف أو ذاك.

المشهد العام، يؤكد أن القانون الأساسي لم يعد قائما على الاطلاق، ولا مكان له ليصبح هو أداة قياس للمحاسبة أو للحقوق، فلا يوجد راهنا آلية يمكن أن تقاس بها الحقوق والواجبات، العقاب والثواب، سوى رغبة الحاكم بأمره.

فالقانون داخل السلطة بالضفة الغربية أصبح بيد الرئيس محمود عباس، مكتبا وأدوات، هو لا غيره بات القانون، وفي قطاع غزة أصبحت حماس هي القانون، طرفان لا يقيمان وزنا لا للإنسان ولا حقوقه، رغم انهما لا يكفان عن الصراخ ضد انتهاكات حقوق الانسان بأيد دولة الكيان وقواتها الأمنية، جيشا وأجهزة.

مخاطر مصادرة القانون في جناحي بقايا الوطن، تمثل خدمة موضوعية للعدو الوطني، ولا يحتاج الانسان جهدا لمتابعة كيفية التعامل مع عمليات القتل والتعذيب والملاحقة للمعارضين، في وسائل الإعلام، محليا، عربيا وعالميا، وبالطبع داخل دولة الكيان، وكيف لتلك التغطية أن تسرق كثيرا من الحق الفلسطيني في الصراع مع المحتلين، خاصة بعد أن فتحت وسائل الإعلام الأمريكية "صناديق النقد" لإسرائيل، وصلت اعتبارها دولة ترتكب جرائم حرب وممارسات فصل عنصري، في تطور هو الأهم داخل الرأي العام الأمريكي منذ العام 1948.

استمرار غياب القانون الأساسي واستبداله بقانون الرئيس الخاص، وقانون حماس الخاص، يمثل طعنة سامة للكفاح الوطني الفلسطيني، ليس من أجل ترسيخ قيم من العدالة والمساواة بل في الصراع مع العدو القومي.

وكي لا يدفع الفلسطيني ضرائب مصادرة حقوقه كإنسان داخل سلطتي البلاء الوطني، يجب القيام بـ "هبة غضب" لاسترداد القانون الأساسي الى حين استرداد وحدة بقايا الوطن.

ملاحظة: ان يصبح خبر المنحة القطرية كيف ومتى "حدثا قوميا" يكشف حجم المأساة التي يعيشها أهل قطاع غزة...كيف تحول المشهد من رجم عدو بصاروخ أفقده صوابا، الى انتظار "رشقة مال" افقدتنا كثيرا من مكتسبنا!

تنويه خاص: أن يخرج وزير خارجية أمريكا رافضا معادة السامية في بلده، وخاصة انه يهودي، ليس خطأ، لكنه ارتكب خطيئة بتجاهله عنصرية دولة تسمي ذاتها "دولة اليهود" هي من أكثر مشجعي تلك المعاداة...يا مستر طوني!

رصاصة لابيد: انهاء "حل الدولتين" وانتظار "شريك ديمقراطي""!

كتب حسن عصفور/ قبل 19 عاما في يونيو 2002، أطلق الرئيس جورج بوش الابن ما سمي مبادرة "حل الدولتين"، ضمن المسلسل الأمريكي لعرض أفكار لحل الصراع، بدأت بمشروع التوطين، وكارتر وريغان 82 (الأرض مقابل السلام)، مرورا بمؤتمر مدريد – واشنطن 1990 – 1991، فقمة كمب ديفيد 2000، وصولا لآخر مبادرة رسمية لبوش الابن.

ولن نعيد التذكير، ان جوهر المشاريع الأمريكي تنطلق من قاعدة أن "حق إسرائيل ثابت" والحق الفلسطيني متحرك، يتم حصار هدفه الوطني وفقا لمصلحة دولة الكيان.

لم تأت مبادرة بوش الابن في حينه مبادرة لحل سياسي، لا توقيتا ولا مضمونا، بل لهدف "الإطاحة" بالقائد المؤسس الشهيد الخالد ياسر عرفات وإيجاد "بديل ديمقراطي"، بعد رفضه خطة "تهويد" القدس والضفة في قمة كمب ديفيد، مستغلا الحرب العدوانية التي أطلقها الثنائي (باراك – شارون) سبتمبر 2000، وحصار أبو عمار، وبعد أشهر كان لهم ما اردوا بعد فرض منصب رئيس

وزراء على النظام الفلسطيني، دون أن يتقدموا خطوة سياسية واحدة نحو تنفيذ مكذبة "حل الدولتين".

وبعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، أدارت أمريكا ودولة الكيان ظهرها كليا لما عرضه بوش الابن، واتجهوا لمناورات عدة، لا تمثل حراكا سياسيا حقيقا، سوى إبقاء "الشعار الخادع" الذي تم تسويقه وهما باسم "حل الدولتين"، رغم أن الأصل هو البحث عن قيام دولة فلسطينية، كون الأخرى قائمة.

وأخيرا، وبعد 19 عاما، أطلق وزير خارجية إسرائيل رصاصة إنهاء رحلة التسويق للمقولة الوهمية، خلال لقاء مع الاتحاد الأوروبي 12 يوليو 2021، "إن حل الدولتين غير قابل للتطبيق في الوقت الراهن"، مضيفا (" إنه ورغم دعمه لحل الدولتين، فإن هذا الحل غير قابل للتطبيق حاليا"، إذا كانت هناك دولة فلسطينية فيجب أن تكون ديمقراطية ومحبة للسلام، ولا يجب أن يُطلب منا أن نبني بأيدينا تهديدا آخر لحياتنا").

لا يحتاج الأمر تفسيرا وتأويلا، فهو لا يرفض فقط إقامة دولة فلسطينية في الزمن المنظور، بل أنه لا يرى لها إمكانية حتى تتوافق مع "شروط ديمقراطية" دولة الكيان، معتبرا قيامها الآن تهديدا لهم.

هل تحتاج الرسمية الفلسطينية مترجما سياسيا لتلك الكلمات القاطعة جدا، أن لا إمكانية لدولة بموافقة إسرائيل، ولا مجال للسير وراء سراب مكذبة بوش الابن، ولم يقتصر الأمر على نفي إمكانية قيام دول بتوافق، بل أن الإهانة السياسية عندما يرى انعدام فرصة ان تكون ديمقراطية (مكذبة بوش الابن 2002)، وتلك "حيلة جديدة" تحاول حكومة بينت لابيد الهروب من الاستحقاق السياسي، الذي قد يكون ممكنا.

ربط البعد الديمقراطي لدولة فلسطينية، هو استغلال مباشر للتطورات الأخيرة التي تعيشها الضفة، كما أنه يشير تلميحا الى حركة حماس، رغم أنها دولة أدينت في مؤسسات دولية بارتكابها "جرائم حرب"، والرمز الأبرز لنظام الفصل العنصري والتطهير العرقي، ضمن تقارير ليس دولية فحسب، بل من مؤسسات شبه حكومية أمريكية، تتحدث عن ديمقراطية الآخر.

تصريحات لابيد، ربما هي الأهم والأوضح من قادة الكيان، بل وأكثر أهمية من تصريحات الساقط الفاسد نتنياهو، عندما ربط بين السيادة والدولة، وأعلن موافقته على قيامها بأي مسمى كان، شرط أن تكون بلا سيادة أمنية وسيطرة على الأغوار مع ضم ما يقارب الـ 15% من الضفة واعتبار القدس يهودية.

لابيد، لم يدخل في دهاليز الشروط التفصيلية، كي لا يقع تحت ضغط عام، فاختصر الطريق، أنه مؤيد لدولة فلسطينية (دون تفاصيل)، لكن الزمن ليس زمنها، وشرط ديمقراطيتها ليس متوفر.

هل وصلت رسالة لابيد الى الرئيس محمود عباس وفرقته، وهل سيبقى "الوهم السياسي" هو السيد العام، هل تستمر "خرافة" حل الدولتين ثابتا في كلام البلادة الذي طال أمده.

هل تدرك "الرسمية الفلسطينية" أن كلام لابيد ليس رفضا فحسب لقيام دولة، بل هو نفي كامل لوجودها، وكأنها أصبحت خارج النص السياسي، وأنها لا تمثل "شريكا للسلام" في الوقت الراهن، لتبدأ رحلة البحث عمن يكون "شريك ديمقراطي" في استنساخ لجوهر مبادرة بوش الابن، كنقطة انطلاق للبحث عن "آخر".

ملاحظة: اتصال أردوغان لتهنئة الرئيس الإسرائيلي بعد تعطيل "خدمة الهاتف" سنوات، وبعد يوم من استقبال الرئيس عباس ومع استضافته قيادات من حماس، كأنه يعرض خدماته كـ "وسيط مقبول"..و"على أونا على دوي على تري"!

تنويه خاص: "الاثنين القاسي"..رحل الشيوعي الأردني عيسى مدانات المناضل بعد رحلة انحازت للبلد والناس وليس لغيرها...وذات اليوم رحل الصديق الشيوعي الفتحاوي حنا عيسى، كان فلسطينيا بلا مكياج...سلاما لروحهما.

شادي نوفل.. "مقتل أم وفاة" في سجون حماس والحقيقة المترنحة!

كتب حسن عصفور/ أعلنت داخلية حماس في قطاع غزة عن "وفاة" شادي نوفل (41) عاما يوم 5 يوليو 2021، وقالت "توفي في مستشفى شهداء الأقصى وسط قطاع غزة مساء الإثنين إثر جلطة قلبية تعرض لها"، وأشارت "إلى أنه أدخل المستشفى بتاريخ 30 يونيو الماضي لتلقي العلاج، حيث كان يعاني من أمراض مزمنة، وأجريت له عملية قلب مفتوح قبل عدة أشهر، وأنه موقوف لدى الشرطة منذ 9 مارس 2020 على خلفية عدة قضايا جنائية حول تجارة المخدرات".

وكي لا يسارع بعض "المطبلين" من "بيت القانون والحقوق" بخطوة الإعلان، وكيل المديح لـ "الظل الحمساوي"، فتلك مسألة لا يمكن لأي جهة أن تخفيها، خاصة وأنه إنسان مرتبط بعائلة وأهل وأصدقاء ويعلمون أنه معتقل ومريض وفي مشفى...

ومع ارتفاع منسوب الصوت الفلسطيني ضد الانتهاكات والقتل خارج القانون، كما حدث مع نزار بنات، يصبح منطقيا جدا فتح ملف "وفاة - مقتل" شادي نوفل داخل سجن حماس، خاصة بعد أن أشار بيانها، الى نوفل موقوف منذ مارس 2020، أي ما يقارب العام ونصف على خلفية "جنائية وتجارة مخدرات"، ما يثير الاستغراب جدا لبقائه طوال تلك الفترة دون محاكمة.

بيان حماس يفتح "شبهات" أخرى حول حقيقة الموت، مع بداية الحديث عن مقتله سواء بعمد أو نتاج اهمال طبي، ولكن المسألة الجوهرية حقيقة واقع السجون وآلية التعامل مع الموقوفين أو المعتقلين، ما يجب أن يصبح قضية مركزية أمام كل الجهات ذات الصلة لوقفة شاملة، وليس انتقائية في التعامل مع انتهاك القانون.

ومن أجل معرفة كامل جوانب وفاة – مقتل شادي نوفل، واستباقا لأي أبعاد أخرى، يجب تشكيل "لجنة حقوقية مستقلة" لبحث أسباب الحدث من جهة، وحقيقة التهم الموكلة له، ومسببات البقاء دون محاكمة طوال تلك الفترة، والتأخير في تحويله لمشفى رغم أنه مصاب بمرض سرطان كما ذكرت بعض الجهات.

الاكتفاء ببيان خبري لن ينهي القضية، فتلك مسألة لم يكن بمقدور حماس أن تخفيها أبدا، ولذا يصبح تشكيل اللجنة هو الخطوة الأولى لـ "فك لغز الوفاة – القتل"، وغير ذلك فالقضية لن تمر مرورا هادئا، خاصة مع ما يعيشه "بقايا الوطن" من انتهاكات غير مسبوقة في الحريات وحقوق الإنسان منذ مقتل نزار بنات، ومحاولة طرفي الانقسام استغلالها لخدمة "أهداف سياسية" تتجاوز كثيرا القانون، وكلاهما لا يعترفان بوجود "القانون الأساسي" سوى ما يخدم سلطتيهما.

"وفاة – مقتل" شادي نوفل، فرصة مناسبة لإعادة فتح التحقيق في مقتل عصام السعافين فبراير 2020، خاصة وأن الأمر لم يأخذ حقه القانوني، ومرت عملية مقتله بهدوء وبلا ضجيج، ولكن التطورات الأخيرة أعادته الى المشهد من جديد، ما يفرض إعادة التحقيق فيما حدث له، ومحاسبة لكل متسبب في مقتله، ومنحه كامل حقوقه التي تفرضها مثل تلك الحالات، والحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى حماس اعتباره "شهيد" كما اعتبرت نزار.

الإخطاء المتلاحقة من حكومتي الانقسام، فرصة سياسية قانونية لإعلاء الصوت ضد كل انتهاك للحربات وحقوق الإنسان، وقبلها مصادرة القانون، كي لا تصبح عملية استخدامية لأغراض غير وطنية.

ملاحظة: أنصار الإسلاموي منصور عباس، أيدوا قانون يمنع عائلات الاسرى السياسيين من حضور محاكم ابنائهم ويمنع الاسرى من مشاهدة أهلهم...الانحدار الوطني بلا سقف ولا حدود لمن اختار "المطبخ السياسي الصهيوني" بديلا لـ "المطبخ السياسي الفلسطيني"!

تنويه خاص: لمن يختبئ خلف القانون والحصول على ترخيص للتظاهر..القانون نفسه يحرم كليا اعتداء الأمن على متظاهر بهمجية...وقبلها التعامل بإنسانية يا بتوع القانون..هو صحيح وين القانون من أصله!

شروط المنحة القطرية..."نكسة موجعة" لحماس!

كتب حسن عصفور/ في أول لقاء بين قائد حماس في قطاع غزة ومبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام تور وينسلاند، 21 يونيو 202، تحدث يحيى السنوار في تصريح علني، أن دولة الكيان تعمل على ابتزاز "المقاومة – إقرأ حكم حماس" في مسألة المنحة القطرية، أكد رفضه لذلك، ملوحا بتهديد خاص.

ويبدو أن لغة السنوار وموقفه في ذلك الوقت تناغمت مع نتائج معركة مايو، برفضه "شروط" دولة الكيان حول آلية إدخال الأموال القطرية، بعد تراجع كلي عن معادلة "التهدئة مقابل المال" في حقائب تنقل بطائرة موسادية من الدوحة الى غزة عبر بوابة "بيت حانون".

ومنذ البداية، ناورت حكومة بينيت لابيد، لرسم آلية جديدة مغايرة كليا لما كان، وقامت بعدة مناورات لفرض "شروطها" الجديدة، ولعبت على عمق الأزمة الإنسانية التي طالت أهل قطاع غزة، وحاجة حماس لعدم تطورها نحو ولادة "غضب شعبي"، قد لا تمرره حركة فتح (م7)، ردا على تحرك حماس في الضفة الغربية ضد السلطة وحكومتها.

موضوعيا، الشروط – الآلية الجديدة للأموال القطرية، لو تمت الموافقة عليها، ستكون أول انكسار سياسي لنتائج معركة مايو، بل يمكن وصفها بمظهر انهزامي، بعيدا عما سيتم تبريره لاحقا، فالموافقة على أن يكون جهاز الأمن الإسرائيلي مرجعية التدقيق في أسماء "الأسر المحتاجة"، التي ستسلم جزء من المنحة، ليس سوى رضوخ كامل للشرط الإسرائيلي.

لندقق فيما كان قبل "معركة مايو" وما تم بعدها لقراءة التطورات، بعيدا عن "صراخ" البعض بالنصر والبطولة، فالآلية القديمة كانت من الشنطة الى الشنطة، أي من شنطة الموساد الى شنطة حماس دون أي سؤال أو مراجعة أين تذهب تلك الأموال، ولمن، ولكن ما بعد المعركة فرضت تل أيبب آلية من 3 عناصر ألغت كليا معادلة "من الشنطة للشنطة"، وزعتها بـ 10 مليون دولار للوقود، و10 مليون دولار للأسر المحتاجة عبر بنك البريد، يتطلب كل اسم منها موافقة الشاباك الإسرائيلي، و10 مليون لـ "عمل مقابل نقد".

دون أي نقاش، فالمعادلة الجديدة تعتبر هزيمة سياسية مباشرة الى حركة حماس، ستفرض شروطا مضافا حول مسألة "إعادة الإعمار"، ما دام السلوك الخاص بالحركة وفقا لما هو قائم، وغياب رؤية واقعية لهذه القضية، بل ولغيرها، وفقدان "روح العمل المشترك"، والانتقال من معركة مايو ضد دولة الكيان، الى الغرق السريع في "معركة ضد السلطة"، بذرائع مختلفة.

شروط إسرائيل الجديدة على دخول الأموال القطرية، يجب أن يكون جرس إنذار مبكر لحركة حماس حكومة وتحالف، وخاصة قيادتها في قطاع غزة، بان مكاسب معركة مايو كان يجب صيانتها برؤية توافقية، وليس الوقوع في فخ "البهرجة السياسية" والتعالي المبكر"، بل والمسارعة في التجاوب نحو تجهيزها كـ "بديل قيادي" لدور فتح في التمثيل والحكم، ليس حبا في حماس ولا اعترافا بدورها، بل مقدمة لكسر رافعة المشروع الوطني، و(تلك مسألة تحتاج قراءة تفصيلية أكثر).

قبل فوات الآوان...على قيادة حماس، دون غيرها، رؤية أن معادلة المال القطري الجديد هي هزيمة سياسية مبكرة...وكي لا نستبدل "مكاسب مايو بنكسات تموزية" يجب التدقيق في سلوكها موقفا ومسارا، قبل أن يقال "فات الميعاد"!

ملاحظة: فتح لم تبحث يوما في تاريخها عن مظاهرات "موالاة"، لأن فعلها الكفاحي كان هو من يخرج الشعب التفافا حولها والهتاف لها...الفرق كبير يا "قيادة المهرجانات"!

تنويه خاص: في غزة، بين حين وحين تبرز حملات تطوعية تمنح "الأمل" أن قوة التغيير مخزونة تحتاج لمن يراها...يوما كان "العمل التطوعي" في فلسطين أحد أبرز أسلحة مواجهة العدو...فهل تدركون قيمته!

صفعة إسرائيلية جديدة للسلطة وفتح..فهل من رد مضاد؟!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن دولة الكيان دخلت بقوة على خط الاستفادة "السياسية" المباشرة من تطورات المشهد الفلسطيني الأخير، وقررت وقف قيمة رواتب الشهداء والأسرى التي تدفعها الحكومة الفلسطينية، من قيمة المقاصة، التي هي حق مطلق وفقا لاتفاقات سابقة.

قد يقال، ان القرار ليس جديدا بالمعني الزمني، فسبق لحكومة نتنياهو أن قامت بتلك الخطوة أكثر من مرة، ما أدى لرد فعل بعدم استلام كل أموال المقاصة، وإعلان توقف التنسيق الأمني، رغم أن الطرف الإسرائيلي كشف أنه قرار إعلامي وليس حقيقي.

الجديد، أن القرار يأتي بعد سقوط نتنياهو وتشكيل ائتلاف أعلن أنه سيكون أكثر انفتاحا على السلطة، وأدان سلوك نتنياهو في اضعاف السلطة على أكثر من صعيد، ولذا طالبت بأن تكون عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة من خلال السلطة الفلسطينية، وليس غيرها، في رسالة عن توجه بـ "تحسين" مكانتها في مواجهة حماس، خاصة بعد حرب مايو.

القرار الإسرائيلي الجديد، يتم مع وصول المسؤول الأمريكي هادي عمرو، الذي يبحث عن "إشعارات" سياسية لوقف تدهور مكانة السلطة وحكومتها، بعد حرب مايو واغتيال نزار بنات، فجاء القرار وكأنه خطوة استباقية، بعدم القيام بأي من "خطوات بناء الثقة"، بل العكس منه.

جاءت خطوة حكومة "بينيت، لابيد، غانتس، ميرتس، العمل وعباس"، بعدما وافقت حماس على تمديد الشرط الإسرائيلي حول موافقة "الشاباك" على كل من سيحصل على مبلغ من المنحة القطرية، والتي تستثني كليا أسر الشهداء والجرحى.

السؤال الذي يبرز فجأة بعد ذلك القرار، كيف ستتعامل السلطة الفلسطينية وحكومتها مع هذه الخطوة، هل ستعود الى قرارها "الغبي" بعدم استلام أموال المقاصة، لتعاقب الشعب الفلسطيني، أم أنها ستذهب الى "خيارات عملية" أكثر

نفعا وقيمة، بنقل مسألة سرقة الحق الى معركة تصبح مكلفة لسلطات الاحتلال، بدلا أن تكون "عقابا" للفلسطيني.

السلطة وحكومتها، وفصيلها الرئيسي فتح (م7)، لديه الكثير مما يربك العدو، وتكسر قوة اندفاع الخطوة التي تحاول النيل من "بقايا" مكانة السلطة أمام الشعب الفلسطيني، وتعيد بعض من سهامها الى دولة الكيان، ومن بين الخطوات الأولية التي يمكن تنفيذها:

* وقف حقيقي لكل مظاهر التنسيق الأمني، بما يصبح واقعا وليس كما حدث في المرات السابقة.

* قرار من الرئيس عباس الى الأجهزة الأمنية كافة، بمنع دخول أي إسرائيلي عسكري أو مدني الى المنطقة التي تسيطر عليها السلطة، ما تعرف إعلاميا بمنطقة "أ".

* توسيع حركة المواجهة مع قوات الاحتلال، واعتبار مواجهة "جبل صبيح" النموذج الشعبي المقاوم.

* حملة حقيقة وفرق متطوعين لمنع دخول البضائع الإسرائيلية الى السوق الفلسطيني، في الضفة الغربية، وأن يعتبر التعامل معها تهمة يعاقب عليها القانون.

* وقف كل أشكال "التنسيق المدني" الخاص بحركة بعض الشخصيات غير الضرورية، والحد من حركة التنقل والسفر التي تستخدم كذريعة لذلك.

* العمل الفوري على وقف حركة "الصدام" بعد مقتل بنات، والتفكير الحقيقي بوضع نهاية لتلك المسألة بالاستجابة لمطالب واقعية، وتلك خطوة ضرورية لقطع الطريق على دولة العدو من استغلال ذلك.

* عقد لقاء قيادي خاص لتحديد مسار الخطوات القادمة، والتفكير الموضوعي بتنفيذ بعض من خطوات متفق عليها سابقا، بما فيها اعلان تشكيل "جبهة المقاومة الشعبية " او "القيادة الموحدة".

بالتأكيد، تلك ليس خطوات تصويب مسار خاطئ، وليس ردا جذريا على السياسية العدوانية، والذهاب الى فك ارتباط كلي مع دولة الكيان، كي لا يقال إنها " مطالب تعجيزية"، بل هي خطوات سبق أن تم تنفيذ بعضا منها في زمن سابق، ولكن سريعا ما تم التخلي عنها دون سبب معلوم.

لو اريد حماية "بقايا" كرامة السلطة الفلسطينية وحكومتها والفصيل المركزي فيها فتح (م7)، وكي لا تصبح تهديدات قادتها كلام مهرجانات ورسائل الى الداخل وليس الى العدو، لا خيار غير الذهاب الى تلك الخطوات.

دون خيار المواجهة ردا على صفع دولة العدو للسلطة ورئيسها وفصيلها الرئيسي، فلتبدأ حركة جمع "المتعلقات الخاصة"، والاستعداد لما سيكون من واقع مختلف!

ملاحظة: قرار ممثلين فلسطينيين التخلي عن السير على "بساط مهرجان كان الأحمر" بعد تسمية عملهم بـ فيلم إسرائيلي"، يمثل نقطة ضوء مشرقة جدا...وتقديرا لفعل هز منظمة الخبر الروتيني، ليت الرسمية الفلسطينية تقوم بتكريمهم بما يليق ويستحقون!

تنويه خاص: انتصر حزب الشعب الفلسطيني لتاريخه وقيمه الكفاحية، التي كانت نموذجا للكثيرين، عندما أنهى عضوية أحد قياداته، التي كانت واعدة...نصري أبو جيش ربح وزارة وخسر مكانة ومستقبلا أفضل!

عن معبر رفح...إعادة إعمار كرامة الإنسان "أمن قومي"!

كتب حسن عصفور/ ازدادت في الآونة الأخيرة حركة تذمر شعبية، حول حركة السفر عبر معبر رفح، وما يواجهه الفلسطيني – الفلسطينية من صعوبات، الصمت عليها يصبح غير مقبول، ممارسات تكسر كل ثوابت التعامل الإنساني، ولا تتعلق بأي بعد أمني، بل تبرز شكلا من أشكال "التحكم السلطوي"، وتلك المسألة من طرفي معادلة المعبر.

منذ أن أعلنت مصر عودتها الى قطاع غزة، وكسرت كل "محرمات الحذر" مع حكم حماس القائم في قطاع غزة، من خلال عملية ترميم وبناء ما قام به العدو بعد حرب مايو 2021، عاد الأمل الكبير للغزيين من السلك الى السلك، ومن المعبر الى المعبر فوق أرض مساحتها 365 كم مربع تحتضن ما يقارب الـ 2 مليون وربع إنسان، كونها المرة الأولى منذ الانقلاب الأنكد وطنيا منذ قيام السلطة (الحلم الكياني الأول للشعب فوق أرضه).

عودة مصر عبر معبر رفح، بقوتها الاقتصادية بملامحه السياسية، شكل نقلة نوعية، وربما استراتيجية، في تنظيم العلاقة بينها وقطاع غزة، بعيدا عن "حساسية" انتماء حماس وعلاقتها "الفكرية" بالجماعة الإخوانية، وكسرت حصرها في علاقة لقاءات فصائلية غالبها ممل، وبلا جدوى في الواقع، او بعد أمني في علاقة بن حماس والعدو، فكانت خطواتها التعميرية وقافلات "مصر الخير"، هي الفعل المباشر لأهل القطاع أن مصر عمقهم تعود اليهم بلا أي "حواجز"، وأنهم ليسوا وحدهم، وستبدأ حركة كسر الحصار والقتل الإنساني البطيء بدأت بقرار من الرئيس السيسي.

ولكن، ورغم حالة الفرح الكبير، بقرار مصر الاستراتيجي، حول العودة لاحتضان قطاع غزة، كما كانت دوما، حدث ما يمكن اعتباره "منغصات إنسانية"، من الصعب ان تستمر، ومن الصعب أكثر أن يتم تقبلها، بعيدا عن كل ما يمكن أن يساق "تبريرا"، خاصة بعد معرفة تفاصيل ما يواجهه الغزي عبر رحلة لولا الضرورة لفضل غالبيتهم البقاء محاصرا عن مواجهة مثل تلك الممارسات الغريبة، والتي بعضها تبدو بمظهر انتقامي.

"ثغرة الدولار" والدفع المسبق للسفر المريح جدا، بوسائل نقل مكيفة وسريعة ومدة زمنية من معبر رفح الى قلب القاهرة لا تتجاوز الساعات الخمس، وهي المسافة العادية التي كانت ما قبل 2007، فكل من يستطيع دفع "1000" دولار يمكنه ان يكسر كل "المطبات"، والتجاوزات وما يلحق المواطن الذي يبحث أشهرا عن توفير مبلغ للأكل وليس للترف، كشفت أن الإجراءات التي تتم ليست "أمن قومي".

ولأن القضية حساسة بكل أبعادها، لا يجب أن تتحول الى ظاهرة إعلامية، ويمكن أن يتم بحثها من خلال تشكيل لجنة مشتركة خاصة، لبحث كل الشكاوي التي بدأت تتسرب الى العلن ما يسيء حقا، لجنة تبحث في كل "الخيارات" التي تحفظ أمن مصر، وتحفظ به كرامة الفلسطيني، والتي هي بشكل ما جزء من "أمن مصر القومي"، فانكسار الروح الفلسطينية ضرر قومي كبير.

بالتأكيد، هناك من الوسائل والسبل المتعددة التي يمكن الاتفاق عليها ضمن معادلة "حماية أمن مصر وحماية كرامة الفلسطيني"، ولتكن بداية التفكير في وسائل نقل متفق عليها، كما هي طريقة "الدفع بالدولار"، ولكن للغالبية من الذين لا يملكون ذلك، وسائل نقل تنطلق في ساعات محددة وتواصل طريقها الى القاهرة دون أن تخضع لكل عمليات "الفحص" والمنام على جانبي القناة...رحلة لن تستغرق من 6 – 8 ساعات، يمكنها أن تكون جسر عبور لتصليب علاقة الفلسطيني بحب مصر، وهي أيضا أكثر أمنا لمصر، بكل المظاهر.

التفكير الإنساني ليس مغلق أبدا، ومصر التي تعيد بناء عمقها القومي وفق قواعد جديدة، عليها ألا تهمل "منغصات" تبرز في طريقها نحو قطاع غزة...من أجل مصر والارتباط الوطني والعاطفي للفلسطيني بها، وجب تصويب كل ما له علاقة بمعبر رفح...وعندها سيقول الفلسطيني "تحيا مصر ...وتسلم الأيادي" بحب وقناعة، كما كانت في زمن الخالد ناصر!

ملاحظة: وصف المبعوث الأمريكي هادي عمرو لـ "السلطة الفلسطينية" بأنها ورقة جافة.. رسالة إنذار مبكر أن حرقها ليس بعيد وسيحدث مع اشعال اول عود ثقاب..هيك معلومة بدها حل لمنع الحرق، ام هي تنتظر الحرق..تلك هي المسألة!

تنويه خاص: الإعلام الأمريكي والغربي فاتح النار ضد السلطة في رام الله..طبعا غبي من يعتقد أن الأمر حقوق أنسان وحريات وفساد أو مثلا ضد "التنسيق المقدس"، لأنهم عارفينها منيح وموافقين جدا عليها.. ختيارية بلادنا قالوا من زمان "ما بيجي من الغرب ما يسر القلب"..فكروا!

فضيحة الترحيب الفصائلي بـ "صفقة أفيتار"!

كتب حسن عصفور/ سجلت معركة "جبل صبيح" جنوب مدينة نابلس، صورا مضيئة ومبدعة لحركة المواجهة الشعبية ضد العدو المحتل، وأداته الإرهابية المعروفة "حركة المستوطنين" في الضفة، ليس باستمرارها كـ "جزيرة كفاحية منعزلة" عما تعيشه مناطق أخرى بعيدا عن جوهر الصراع، بل بما أبدعت طرقا مضافة لأساليب المواجهة.

تطوير البعد الكفاحي، استفادة من المظهر الغزي على الخط الفاصل، تعبير وسلوك جديد دخل قاموس أدوات الفعل الوطني المسمى بـ "الإرباك الليلي"، ليصبح رمز المواجهة في منطقة جبل صبيح أهلا وبلدات، ضد المستوطنين الإرهابيين، ولعل بيتا وبلدات الجبل بالأخص بيتا، باتت عنوانا في مسار العملية النضالية، والتي لو تم تعميمها لأصبح الوجود الاحتلالي مكلفا جدا.

خلال الفعل الكفاحي، بحثت حكومة الكيان عن عقد صفقة حل مع المستوطنين، وتحت وقع المواجهة المبدعة، ليس لإعادة الأرض لأهلها الأصليين، بل جوهر الصفقة نقلها من البعد الاستيطاني الى البعد التهويدي التوراتي، يقوم المستوطنين بالخروج من المنطقة على وعد بناء مدرسة "دينية يهودية" بديلا للمستوطنة القائمة.

وبعد ثوان من إعلان خبر "الصفقة" بين حكومة الاحتلال والمستوطنين، سارعت فصائل بإصدار بيانات "الترحيب والتهليل"، بما جرى، وذهب البعض منهم الى اعتبار الصفقة "نصرا للمقاومة"، ولولا الخجل العام لنسبت الحدث الى "فعلها".

بداية، كل من أصدر بيانات "الترحيب" لم يكن عمليا جزء من حركة المواجهة الشعبية في جبل صبيح وبيتا، وثانيا، الصفقة لم تؤدي الى استرجاع الأرض لأهلها، بل نقلت السيطرة من المستوطنين الى جيش الاحتلال على وعد بناء مدرسة يهودية دينية، تأكيدا أن المنطقة ليست فلسطينية.

الفضيحة السياسية لتلك الفصائل، انها لم تتعب بقراءة مضمون الصفقة، والتي يمكن اعتبارها أكثر خطورة على مستقبل المنطقة، ما اثار غضب أطراف

إسرائيلية جزء منها من التحالف الحاكم، حيث اعتبرت الصفقة خطر سياسي كبير.

فيما اعتبر أهل المنطقة وسكان بلدات الجبل المواجهين للعدو وأداته الإرهابية، ما حدث ليس سوى عملية تحايل وليس حلا، ولم تصاب بـ "نشوة السذاجة"، كتلك التي أصابت فصائل تبحث عن تسجيل نقاط دون تدقيق في الحقيقة.

ولأن أهل الأرض يدركون جيدا مخاطر الذي حدث بنقل صفتها من استيطان الى تهويد، لم يرفضوا فحسب، بل لم يتراجعوا خطوة واحدة عن المضي في كفاحهم عبر "الإرباك الليلي" اليومي والمواجهة النهارية، خاصة يوم الجمعة، الذي يمثل يوما للفعل الشعبي ضد قوات العدو في أكثر من منطقة بالضفة الغربية.

وبعيدا، عن فضيحة الترحيب الفصائلي المتسرع، فالأصل أن يتم بحث تطوير عملية المواجهة في جبل صبيح وبلدة بيتا تحديدا، بحيث تشارك فصائل "بيان الترحيب"، لترسيخ النداء الذي أطلقه لقاء رام الله / بيروت الافتراضي في سبتمبر 2020، حول خلق أداة مقاومة شعبية موحدة، والتي بدروها تعمل على توسيع المواجهة مع قوات الاحتلال ومستوطنيه.

نموذج جبل صبيح، يكشف أن محاولة تبرير بعض الفصائل التي تعمل ضمن "حسابات خاصة جدا"، ان التنسيق الأمني يمثل "عقبة" أمام انطلاقها للعمل، فالمواجهة الليلية والأسبوعية في المنطقة، تؤكد أن "ذرائعية التنسيق الأمني"، ليس سوى فعل هروبي من فعل المواجهة.

نماذج حي الشيخ جراح، سلوان وجبل صبيح، كان لها أن تطلق قاطرة المقاومة الشعبية لو حقا أن الفصائل تريد مواجهة العدو وليس غيره، فما يحدث في المناطق الثلاثة أصبح رمزا مضافا لرموز النضال الوطني الفلسطيني.

ولذا ستعمل دولة الاحتلال فتح كل الفتن السياسية – الأمنية الممكنة كي لا ينتقل "نموذج المناطق الثلاثة" ليصبح سلوكا وممارسة عامة في الضفة والقدس، خاصة وأن السلطة الرسمية تتبعثر من أزمة لأخرى، لم تجد سبيلا للخروج منها، ويبدو أنها لن تخرج بسهولة.

"نموذج المناطق الثلاثة" في الشيخ جراح وسلوان وجبل صبيح يكشف عورة فصائل النكبة الهاربة من المواجهة الحقيقية الى مسار مواجهة تدميرية...لا تخدم وطنا ولا قضية!

ملاحظة: أحد أعضاء مركزية فتح (م7) بيقلك أنه تم اتخاذ قرار "استراتيجي" بفك ارتباط فتح عن السلطة...اللطيف اللي بيحكي غارق كله في السلطة...السبهللة حلوة بس ما تصير كتير غبية!

تنويه خاص: تأكيد خالد مشعل على ارتباط حماس بالجماعة الإخوانية سقطة سياسية ليس أوانها...فلسطين مش ناقصة تصدير أزمات لجماعة بدأت مطاردتها حتى في تركيا يا خالد!

فوقية بينيت ولابيد...ودونية البعض الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ بطريقة استعراضية مستفزة جدا للوطنية الفلسطينية، أقدمت وزير الصحة في حكومة رام الله، الى لقاء عدد من مسؤولي حكومة دولة الاحتلال في القدس الغربية "لقاء المالحة"، في موقف لا يجب أن يمر مرورا خبريا، كون الأمر يمس جوهريا مكانة القدس وواقعها، ليس من حيث المساس بثابت وطني فلسطيني فقط، عدم الاعتراف بمكانتها، الى حين الاتفاق الكامل لإقامة دولة فلسطين، بل أنها شرعنت فتح الباب لأن تصبح اللقاءات في الغربية مسألة طبيعية، وتسقط كل ذرائع رفض اعتبارها عاصمة للكيان.

تلك خطيئة سياسية كبرى، تكشف أن "السلطة الرسمية" لم تعد تقيم وزنا لبقايا "ثوابت الموقف الوطني"، حتى في موقفها "التفاوضي" مع العدو القومي، وتسقط كل ما لديها دون أي مقابل سياسي، وتعيد الأمر الى معادلة تحسين مستوى المعيشة بدلا من تحسين حال الكيانية الفلسطينية.

والفضيحة لم تبق عند كسر محرم وطني ـ "لقاء المالحة" في القدس الغربية، والذي سيسجله التاريخ بـ فضيحة سياسية" يوم 28 يوليو 2021، بل ما أعلنه

مكتب رئيس حكومة دولة الكيان بينيت ووزير خارجيتهم لابيد بعد اللقاء، انهما ليس ضد اللقاء، ولكنهما لن يتصلا بأركان السلطة الفلسطينية، ومنهم الرئيس محمود عباس، وكل ما حدث لا يمثل لقاءا سياسيا.

ليت مكتب الرئيس عباس يعيد قراءة تصريح مكتب بينيت وكذا لابيد، بعد "الهدية السياسية"، التي قدمتها السلطة لحكومة الكيان، تصريح ما يجب أن يمر كونه يحمل "إهانة سياسية" لرأس الرسمية الفلسطينية، وليس لوزير أو مسؤول بها.

تصريحات رئيس حكومة الكيان ووزير خارجيته، تكشف أنهم لازالوا لا يرون في السلطة "مقابلا سياسيا"، (لا نقول شريكا لأنه لن يكون)، ويتم التعامل معها في إطار وظيفي – استخدامي مقابل خدمات مالية واقتصادية، خالية من أي بعد سياسي.

كيف يمكن أن يقبل الرئيس عباس بإهانته السياسية تلك، وهو الذي يثار من أي كلمة نقد من بني جلدته، كيف له أن يسمح بفتح كل قنوات الاتصال، ومنها ما كسر محظورا وطنيا، ورئيس حكومة الكيان لا يرى فيه "مقابلا"، يستحق أن يهاتفه، او يتصل به.

كان يمكن ألا يثير تجاهل بينيت – لابيد للرئيس عباس، وعدم الاتصال به، أي رد فعل لو أنهم حافظوا على موقفهم "سرا"، ولكن أن يتم اعلان ذلك وبعد "الهدية السياسية" النادرة، فذلك قمة الاستخفاف السياسي، المشير الى كيفية التعامل مع السلطة الرسمية، وطريقة التفكير المقبلة.

جوهر الموقف الرسمي الإسرائيلي، هو أن السلطة القائمة ليست سوى كيان وظيفي دون أي ملامح سياسية، وأن الاتصالات ضمن "نطاق تحسين مستوى المعيشة"، ليس قناعة أيضا من قبل حكومة دولة الكيان، ويأتي بطلب من الإدارة الأمريكية، وقبل زيارة بينيت الى واشنطن، وكأنها "جائزة ترضية" تقدم الى إدارة بايدن، يتوقف مسارها على نتائج تلك الزيارة.

يبدو أن الأمن الإسرائيلي، وكذا الإدارة الأمريكية نجحت تماما، بأن تربك السلطة الرسمية، بأن حماس على أبواب خطف سلطة الضفة، كما خطفت سلطة

غزة، بعد حرب مايو الأخيرة، وما حققته من شعبية مقابل انهيار شعبية السلطة رئيسا وحكومة وفصيل، وتلك ستكون أحد مظاهر كارثة تدمير بقايا البقايا من الكيانية، لأن الضفة الغربية ليست قطاع غزة، وبالتالي لن يصبح واقعها السياسي كما حدث عام 2006 – 2007، والذي تم برعاية أمريكية – إسرائيلية.

الارتباك السياسي للسلطة الرسمية، لن يقدم لها طوق نجاة، بل العكس تماما، فكل خطوة مرتعشة منها تسرع حصارها وبما يكشف "عورتها السياسية" أكثر فأكثر، رغم انها تملك من "أوراق القوة – الضغط" الكثير، وبدلا من أن تكون هي الضاغط على دولة الكيان، وكل طرف يعمل على ابتزازها، تقع في مصيدة تم رسمها بعناية، كي تبقى في إطار الحفاظ على الممكن منها، ولا تنتقل لكسر جدار تطويقها.

الدونية السياسية التي تتعامل معها الرسمية الفلسطينية مقابل فوقية حكومة الكيان، لن تكون خشبة الخلاص والإنقاذ لها، بل ستكون حجرا في رقبتها لتغرق أكثر فأكثر...

مراجعة المسار ضرورة قبل أن يصبح الأمر خارج الممكن، ومن باب المسؤولية يجب الاعتذار للشعب الفلسطيني عن "خطيئة لقاء المالحة" في القدس الغربية، واقالة من شارك في اللقاء، لو كان هناك بعضا من "بقايا خير وطني"...دونه الدونية تصبح سمة العهد القائم ومنها الى خط النهاية الوطنية!

ملاحظة: منذ نهاية حرب مايو، تكثفت حرب الاشاعات المتبادلة بين سلطتي البلاء الوطني...يرددان من ينتج لهما في مصانع العدو دون تفكير اعتقادا أنها سلاح نصر لهذا على ذاك...ولكن الحقيقة أنها نصر لعدو لا غيره!

تنويه خاص: لو حقا ذهب وفد من "حكومة حماس" الى الشقيقة مصر لبحث عملية الإعمار، يكون ذلك نقلة نوعية في التعامل مع سلطة حماس...حسبتها السياسية معقدة جدا...لكنها بداية ربح لحماس!

قضايا 6 تحدد مستقبل العلاقة بين فلسطين وإسرائيل..دون تفاوض ثنائي!

كتب حسن عصفور/ منذ خديعة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يونيو 2002، حول ما عرف برؤية "حل الدولتين"، التي اشترط ت"قيادة فلسطينية أفضل"، وانتهت باغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات 11 نوفمبر 2004، ثم اختيار الرئيس محمود عباس المفضل لها، لم تتقدم أمريكا بخطوة عملية واحدة، نحو تطبيق تنفيذ الشق الغائب من رؤية بوش، الخاص بدولة فلسطين.

ويبدو، أن بعض أطراف "الرسمية الفلسطينية"، لم يقرأوا التطورات التي عصفت بكل أركان المسألة التفاوضية، منذ قمة كمب ديفيد 2000، حيث ظهر بلا أي التباس ان المفاوضات انتهت كعملية ومسار، فكل القضايا تمت مناقشتها، وتعلقت على اعتراف فلسطيني رسمي بـ "تهويد البراق" الحائط والساحة وما تحتها، لتفتح الباب نحو إعادة بناء "الهيكل"، على حساب المسجد الأقصى، رؤية وليس هدما، وهو ما بدأت أمريكا منذ عام 2018، وأوروبا منذ 2021، وكذلك حديث رئيس وزراء الكيان بينيت حول "حرية العبادة" لليهود داخل البراق والمسجد الأقصى.

وكان، مفاجئا، أن يعلن أحد أعضاء مركزية فتح، والمكلف بملف المفاوضات، عن استعداد السلطة العودة للمفاوضات مع إسرائيل، ودون قواعد واضحة، وبعيدا عن أي شروط أو محددات، فالدعوة بذاتها خطيئة سياسية، لا يجب أن تتكرر، لأنها جهالة مطلقة بالتطورات التي حدثت منذ قمة الكمب 2000، وما تبعها لاحقا، وخاصة قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، وقرارات المحكمة الجنائية الدولية.

الحديث عن مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية، يمثل ضربة سياسية لمقترح الرئيس عباس نفسه، حول مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لبحث قضية الصراع، وتعاكسا مع مسألة الرباعية الدولية، رغم عدم وضوح كلا الفكرتين بشكل كامل، وربما تتجاهل كلاهما، أن المسألة التفاوضية لم تعد كما كانت، بل تختلف جوهريا بعد قرار 19/ 67 لعام 2012، حيث انتقلت العملية من "تفاوض حول قضايا" الى البحث في ترتيبات العلاقات في المنطقة، بما فيها دولة فلسطين مع دولة الكيان.

وكي لا تستمر حالة "فوضى المفاهيم" عند تناول تلك المسألة، يجب على الرئيس محمود عباس، ومن خلال اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أن يعيد رسم مرتكزات الموقف الفلسطيني الرسمي، خاصة مع تناثر الحديث حول مفاوضات وحل وسلام

القضية الأولى: لا مفاوضات ثنائية بين فلسطين وإسرائيل أي كانت، وكل ما سيكون من خلال إطار دولي متفق عليه، مجلس الأمن أو الرباعيتين الدولية – العربية.

القضية الثانية: المفاوضات تكون على قاعدة الاعتراف المتبادل بين دولتين، وليس على أراضي من دولة فلسطين.

القضية الثالثة: أرض الدولة الفلسطينية وحدودها تلك التي عرفها قرار الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، دون مساس بأي جزء منها.

القضية الرابعة: بحث مسألة أي عملية تبادل أراضي يكون وفق رؤية استراتيجية فلسطينية، تأخذ بعين الاعتبار الربط الجغرافي بين جناحي دولة فلسطين.

القضية الخامسة: السيادة الشاملة لدولة فلسطين لا تتجزأ، أرضا وسماءا وبحرا، ويمكن لفلسطين أن تناقش "مفاهيم محددة" وفق صيغة "التعاون الإقليمي الرباعي" بين دول فلسطين، مصر، الأردن وإسرائيل.

القضية الخامسة: موضوع اللاجئين جزء من الحل وليس خارج الحل، وقاعدته قرار 194، مع مبادرة السلام العربية.

القضية السادسة: أي تعاون مقترح مع دولة فلسطين، يتم ضمن سياق رؤية تعاون رباعية وليس ثنائية.

تلك أبرز القضايا التي يجب أن تحكم الموقف الفلسطيني، دون البحث في تفاصيل كل قضية منها، والتي تتطلب فرقا لإعدادها بالكامل.

غير ذلك يصبح الحديث التفاوضي، هدايا سياسية مجانية لدولة الكيان على حساب أهل الحق الوطني.

ملاحظة: تصويب مسار ثورة الياسمين القرنفلية في تونس كشفت، أن "قرار المرشد" لا زال قائما...سريعا أصدر تعميما "خال من الذكاء السياسي"، ليدافع عن حكم تحالف الفساد بين النهضة والقروي...الغطرسة سلاح النهاية!

تنويه خاص: تجاهل الشقيقة الأردن اطلاع الرسمية الفلسطينية على جولة الملك عبدالله، والاكتفاء بإعلام الشقيقة مصر تكشف ان وزن السلطة خفيف...وبدهاش شرح مش هيك!

لا تستبدلوا إرباك العدو بإرباك الذات الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ منذ أن توقفت "معركة مايو" الأخيرة، كان متوقعا جدا، ألا تمر مرورا عابرا على دولة الكيان، ليس لأنها سجلت نصرا "تاريخيا"، كما يدعي بعض الساذجين، وليس لأنها كسرت ظهر العدو القومي، فتلك حساباتها مختلفة جدا، ولكن لأن" معركة مايو" أعادت الضوء ثانية الى حضور القضية الفلسطينية، وأربكت جدول أعمال الكيان، ومعه الولايات المتحدة.

إسرائيل، التي صنعت الانقسام بمساعدة أطراف إقليمية، تدرك يقينا معنى نهايته ومخاطره الحقيقية على مشروعها التهويدي، والذي تراه حقق أغلب أركانه في الضفة وبعض القدس، وهو لا غيره كان النفق الذي أدى بالقضية الفلسطينية الى حاله تيه طويل، وأجل طويلا إعلان دولة فلسطين، التي باتت حقيقة قانونية – سياسية عالميا، ولكنها الغائب الأبرز كيانا قائما فوق أرض فلسطين، بقرار ذاتي وليس بغيره.

ولأن أبرز ملامح "معركة مايو" الأخيرة، ليس سقوط صاروخ هنا أو هناك، ولكن تلك الوحدة الشعبية الفلسطينية التي تجسدت حيث يوجد فلسطيني، وحدة بلا قرار ولا مرسوم ولا لقاء الرفاهية الفصائلي، جاءت نتاج لحظة فخر وطني ردا على تطاول عدو، وتلك كانت السلاح الخطر الذي أصاب دولة الكيان بهوس سياسي، أطلقت كل خبرتها لمحاصرة تلك الانطلاقة الشعبية، التي كان لها أن تعيد رسم قاطرة التحرر الوطني في سياق جديد.

أدركت إسرائيل، وأجهزتها، أن النصر الأبرز في "معركة مايو" لا يجب أن يستمر أي كان ثمنه، فبدأت بفتح كل جبهات الفرقة والتفريق، مستغلة "ثغرات الذات"، المرض المزمن فصائليا، فمن ترهيب فتح (م7) من القادم لها بعد ما حققته حماس من "مكاسب" وخطتها للإطاحة بها ودورها التاريخي، الى النفخ في سور قيادة حماس، بأن الوقت بات وقتها، ولا يجب أن تنتظر كي لا تضيع فرصتها في فتح معركة "البديل – الوريث".

وكأن الأمر أصابه مس من "السحر الغريب"، عندما وقعت الحركتان في مصيدة خطيرة جدا، أن الخطر من هذا ضد ذاك وليس من العدو القومي، وبدأت كل منهما صياغة رؤيتها وفقا لما بدأ وكأنه "جدول أعمال جديد"، اولويته من ينتصر في معركة "البديل – الوريث".

الفلسطيني المتابع لبعض من وسائل إعلام الحركتين، والى سلوك وتصريحات بعض من مسؤوليها، يدرك أن الأمر لم يحتاج لا جهدا ولا وقتا، لينكشف أن المسألة جزء من "المخزون الذاتي"، ولكنه كان ينتظر لحظة ما.

ورغم بروز ملامح كفاحية في بعض مناطق الضفة، خاصة في القدس وجنين وجبل صبيح، وبروز وجه المقاومة الشعبية التي غابت كثيرا عن الضفة والقدس، وكذا بعض ملامح حضور عمليات مقاومة ضد جيش الاحتلال وأداته الإرهابية (المستوطنين)، لكنه تم حصار تلك الملامح سريعا، ليس من جيش العدو فقط، بل من خلال عملية "استبدال المعركة" من - الى...

ودون بحث تفاصيل في عناوين ما حدث في بقايا الوطن، وعناوين نقل المواجهة من إرباك عدو ترنح بعد زمن من الغياب خلال "معركة مايو"، الى ترنح فلسطيني بشكل مثير للاشمئزاز الوطني، وبما لا يمنح الإنسان أملا بقادم جديد قريب، غير مواصلة الظلام الانقسامي، وفرض صفقة لـ "حل ممكن"، جوهرها تهويد البراق وبعض القدس، مع مناطق في الضفة وحرمان السيادة من أن تكون لأهلها.

نعم، نجح العدو في منع نقل معركة الارباك الشعبي التي بدأت تنطلق في الضفة والقدس لتكون هي الخيار لحصاره وطرده...وواصل هيمنته في فرض خيار الانقسام ولكن بشكل سوداوي أكثر!

هل من خيار ممكن...نعم ولكن ينتظر غضب شعبي حقيقي ربما بات أولوية ليتمكن من حماية "بقايا بقايا الوطن"!

ملاحظة: الى بعض "الأشقاء" العرب...طبعوا كما تحبون فشعب فلسطين لن يهزمه ذلك، ولكن وقاحة التطبيع تكسر روح العروبة...تعلموا من موقف الشعب في مصر وفي الأردن!

تنويه خاص: الرئيس الأسد سجل هدفا ذهبيا على منافقي التصفيق لأي كلام...فبعدما قال جملة عن الإرهاب وجد تصفيقا فخرج عن النص بضحكة عالية وسأل التصفيق لمين طيب الإرهاب، أمريكا أو تركيا...درس في كشف النفاق!

لماذا لم يستقبل الرئيس عباس "أيقونة" الشيخ جراح..منى الكرد؟!

كتب حسن عصفور/ رسمت الشابة الفلسطينية المقدسية منى الكرد يوم الأربعاء 30 يونيو 2021، في حفل تخرجها كطالبة إعلام من الجامعة العريقة بيرزيت، مشهدا ملفتا، من خلال لوحة كلامية حول حقوق الفلسطيني، توصيات شابة لجيلها الباحث عن حرياته مركبة الأضلاع، بين الوطني والاجتماعي والديمقراطي، في وطن وبقايا وطن.

لوحتها، كشفت ان منى الكرد، الذي باتت جزءا مكونا لمعركة حي الشيخ جراح، أصبحت وبسرعة قياسية تترسخ في الذاكرة والمشهد، دون أي سند حزبي محلي – سياسي فصائلي، حضور اخترق كل الحواجز التقليدية ليصبح خبرا ومعلما في آن.

خلال كلمتها في نهاية مايو 2021 أمام مجلس حقوق الانسان، لخصت قضية حي الشيح جراح بشكل مكثف، وبرزت متحدثة دون ارتعاش ولا تأتأة سياسية، كتلك التي تصيب من يعتقدون أنهم في موقع صناعة قرار، واستغلت حضورها ليس لشرح قضية بل لصفع مندوبة محتل أرادت تزوير الحقيقة.

منى الكرد، باتت وبسرعة، دون ترتيبات أو دعم قوى تبحث "صناعة نجوم"، أيقونة كفاحية ورمزا لإرادة شعب يقاتل من اجل قضيته، وألقت الضوء على معركة حي يقاتل ضد التطهير العرقي والتمييز العنصري، وأصبح اسمها مرتبط باسم الحي الذي تسكن وتحمل قضيته.

بالتأكيد، كل فلسطيني مقدسي يمثل رأس حربة في المواجهة مع الدولة العنصرية وجيشها الغاصب، ولكن جماعية النضال، أنتجت حضورا مميزا لشابة بات اسمها "ماركة كفاحية مقدسية"، منى الكرد أضافت للفلسطيني ملمحا، وفرضت حضور إعلاميا على صعيد غير محلي.

كان منطقيا جدا، أن تعمل الرئاسة الفلسطينية على تكريم منى الكرد، أيقونة مقدسية مقاتلة، بعد أن كسرت تقليد الحديث أمام مجلس حقوق الانسان، وأن يكون الرئيس محمود عباس حاضنا لها شخصا وأسرة وقضية، ليس مكرمة بل حقا وواجبا، وقبل كل ذلك "رسالة سياسية" لدولة الاحتلال، ان القدس وحي الشيح جراح وسلوان، خط فلسطيني أحمر.

أما التجاهل الذي حدث منذ مايو وحتى تاريخه، يشير كم ان المسألة المقدسية ليست جزءا حاضرا سوى في كلمات المناسبات الحكومية، أو كلمات افتتاح لقاء أو اجتماع.

لم نر يوما منذ شهر مارس (آذار) 2021، حيث انطلقت معركة حي الشيخ جراح، ثم تطورت مع حي سلوان، وفدا عنهما حاضرا في أي لقاء "قيادي" رسمي، لتكون رسالة علنية وصريحة للعدو القومي، وبالمقابل لم نر أي من أعضاء تلك المؤسسة، التي تصاب بهلوسة لو نالها خدش من نقد، قام بزيارة الى الحيين اللذان أصبحا عنوانا لمعركة القدس العامة.

معركة القدس وخاصة المعركة الأبرز ضد التطهير العرقي والتمييز العنصري والتهويد، ليس بيانا يطالب الاخرين بالعمل، او يرقص البعض طربا لبعض كلمات أمريكية، قد لا تترك أثرا على دولة الكيان.

سلوك المؤسسة الرسمية الفلسطينية تجاه معركة القدس لا يؤشر أبدا الى علاقة ترابط كفاحي بينها وبين أهلها، وأن هناك "فجوة نضالية كبيرة" قائمة، والاعتقاد

أن بيانات البعض تسد "فجوة" تركها إهمال طال زمنه، ليس سوى عملية تضليلية.

كان أجدر للرسمية الفلسطينية أن تعيد قراءة المشهد من جذوره بعد معركة الـ 11 يوما، وبدلا من حملة التضليل الساذجة بأنها خطفت الضوء عن القدس، وتفتح قنوات فعل مباشرة مع المقدسيين، وخاص مع شخصياتها التي صنعتها المعركة، وليس صنعها "مرسوم" أو قرار، والحديث عن منى الكرد لا يضيع حق أسماء أضاءت نورا بتصديها في القدس والشيخ جراح وسلوان، ورسمت ملامح قيادات مواجهة لقوة احتلال.

معركة القدس، وخاصة حي الشيخ جراح وحي سلوان، تحتاج موقفا مختلفا كليا من "القيادة الرسمية"، لو حقا انها تريد ألا يقال لها "القدس ليس حمولة زائدة" كما قال أهل غزة!

ملاحظة: أخطأت حركة فتح (م7) كثيرا بأن تطلق "مظاهرات الموالاة" بدلا من مظاهرات المواجهة مع قوات الاحتلال...لو فعلت لربحت مرتين...خسارتك فتح!

تنويه خاص: حكومة حماس بدأت خطة للسيطرة على المؤسسات الأهلية...أصدرت قرار تفرض التنسيق المسبق مع وزارة غابت وعادت..الطريف انها تستند الى قانون 2000 وهي التي لا تعترف بالقانون الأساسي..الحكم مش خطبة مسجد!

ما بعد "التقرير الثلاثي"...التهديدات لن تعيد إعمار غزة؟!

كتب حسن عصفور/ أصدرت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مع البنك الدولي تقريرا هاما، حول الأضرار التي لحقت بقطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي الأخير، حيث أشار الى أن حجم الخسائر يقارب ما قيمته نصف مليار دولار.

التقرير حدد أن "احتياجات التعافي وإعادة الإعمار الفورية والقصيرة المدى (خلال الـ 24 شهرًا الأولى) تقدر ما بين 345 - 485 مليون دولار، منها 125

إلى 195 مليون دولار على المدى القريب (من الآن حتى نهاية عام 2021)، و220 إلى 290 مليون دولار على المدى القصير (من 6 إلى 24 شهراً)".

و"تشمل احتياجات التعافي العاجلة تقديم المساعدة النقدية لحوالي 45 ألف شخص ضمن المساعدة الغذائية وغير الغذائية، وتوفير 20 ألف فرصة عمل إضافية بدوام كامل لمدة 12 شهراً، وإعطاء الأولوية لإسكان أكثر من 4000 شخص تعرضت مساكنهم للتدمير أو لأضرار جزئية، وكانت تضم بين جنباتها نحو 7000 طفل لدى الأسر التي فقدت تلك المساكن".

"التقرير الثلاثي" يمثل وثيقة إرشادية يجب على السلطة الفلسطينية وحكومة حماس، وكذا الفصائل الفلسطينية، أن تقف مليا أمام ما ورد فيها، وتدقق في كيفية التعامل مع العناصر التي قدمها، للخروج من الأزمة التي يعيشها قطاع غزة، خاصة وأنه يقدم خطة عملية لكيفية العمل في الجوانب الأساسية التي يجب ان تمثل عناصر تلبية الحاجات الضرورية لأهل القطاع.

بعد ما يقارب الشهرين على نهاية معركة الـ 11 يوما، لم تتقدم "الرسمية الفلسطينية وكذا حكومة حماس ومعها فصائل قطاع غزة"، بأي خطة عملية لإعادة الإعمار للجهات ذات الصلة، وبدلا من الاهتمام بتلك المسألة، ذهبت الى فتح معارك "ذاتية" حول شروط الإعمارعلى بعضها البعض، دون أي حساب لمصلحة المواطن الذي هو وليس غيره من دفع الثمن ولا يزال ويبدو أنه سيطول...

الخلافات الذاتية بين أطراف "المنظومة الفلسطينية" يقدم الخدمة الأبرز لدولة الكيان لاستغلال ذلك، بالتهرب من تحملها المسؤولية الكاملة عن منع إعادة إعمار قطاع غزة، خاصة والاهتمام الدولي يضعها كأولوية من أولويات التهدئة، وإن كانت مؤقتة، خلافا لما حدث في الحروب العدوانية السابقة.

لم يعد الأمر يحتمل تلك "السلبية المطلقة" التي تدار بها مسألة إعادة إعمار قطاع غزة، مع وجود قوة دفع هامة نحوها، بعد إصدار "التقرير الثلاثي"، من جهات تمثل عصب النظام السياسي العالمي، ومع مشاركة البنك الدولي بقيمته السياسية الى جانب الاقتصادية، يفرض ذلك على مكونات المنظومة الفلسطينية، إعادة

تقييمها لسلوكها، والبحث عن وضع "رؤية وآلية" تتوافق مع الرغبة الدولية – الإقليمية، دون المساس بجوهر الكرامة الوطنية.

سبق تقديم مقترح، بتشكيل "مجلس وطني فلسطيني للإعمار" بعيدا عن العصبوية الحزبية والسلطوية، يمكنه أن يتولى بذاته رسم "خريطة إعادة الإعمار" وفق التقرير الثلاثي، ووضع آليات عملية لكيفية التنسيق مع أطراف التقرير والشقيقة مصر، لتنفيذ التوصيات التي وردت، والعمل وفقا أولويات الحاجات الضرورية.

آن أوان الانتقال من لغة التهديد الكلامية ضد دولة الكيان، الى التهديد بالتحدي العملي لكيفية كسر "شروط الكيان"، عبر رؤية فلسطينية مشتركة، ودونها لن يتم بناء ولا إعادة بناء، وستبقى حركة "اللغو الكلامية" مستمرة ومعها تستمر حركة إفقار أهل القطاع بكل مناحي الحياة...

التغني بنتائج معركة الـ 11 يوما لن تعيد إعمار قطاع غزة...والاختباء خلف جدر التهديد لن تكسر الحصار...

ملاحظة: المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق في وفاة شادي نوفل داخل أحد سجون بغزة، ليس اتهاما مسبقا، بل تحذيرا مسبقا لو كان الانسان حقا قيمة يراد صيانتها...هروب حماس منها "شبهة سياسية – قانونية"!

تنويه خاص: الى بعض مسؤولي أمن السلطة...يوما صرخت المرأة الفلسطينية في وجه عدوها المحتل أن "عرضي هو أرضي"...هل تعلمون قيمة ذلك النداء...يا فاقدي الكرامة والانتماء!

ما بعد حرب غزة.. "وكالة الغوث الإنساني - السياسي" الإسرائيلية!

كتب حسن عصفور/ مجددا التأكيد، أن معركة الحدث الفلسطيني الكبير في مايو 2021، كانت فصلا كفاحيا هاما، تركت بصماتها على المشهد السياسي العام إقليميا ودوليا، ولم يكن صدفة أبدا، ان يشير الملك عبدالله الى حرب غزة الأخيرة في حديثه مع وكالة سي أن أن خلال زيارته لأمريكا، بأنها كانت "جرس إنذار"، وكشفت أن إسرائيل ليست تلك القوة التي لا تمس، بل أنها مهددة بحرب أهلية.

تلخيص الملك عبدالله لحرب غزة، يمكن اعتباره الدرس الأبرز، مع إجبار أمريكا وغيرها على الالتفات نحو ضرورة وضع حد للصراع القائم، ولكن المأساة ان تلك "المعركة الكبرى" أنتجت آثارا سياسية "سلبية جدا" في المشهد الفلسطيني، وتحولت من مسار كسب روبح الى خسارة وتشويش، بل وتنامي حالة "العدائية الداخلية" أكثر مما كانت عليه قبل تلك الموقعة الهامة.

ففتح (م7) والسلطة في الضفة أصابها ارتعاش كبير، وكأن البساط سحب من أقدامها، ولم يبق لها سوى التسليم والاستسلام لـ " البطل الجديد"، ونفخ الإعلام العبري في سور ارتعاش الى حد لم يبق معه غير تحديد موعد الخروج، والذي قد لا يكون آمنا أيضا.

مقابله، سارعت حماس الى إطلاق حركة الانتعاش القصوى بما تحقق، وكأن "الفتح الكبير" بات على الأبواب، وليس لها سوى ترتيب بيتها الخاص لـ "قيادة مرحلة التقاسم الوظيفي الجديد" مع دولة الكيان في الضفة بديلا لسلطة مرتعشة، وعاش بعض منها حالة غرور لا تليق أبدا بمن كان في معركة وطنية قبلها بأيام.

بسرعة نادرة، تامر البعض عل البعض بمحرك بحث عبري، لإسقاط أي محاولة "ربح سياسي داخلي"، وبدأت لعبة المناورات الداخلية، من يحاصر من أكثر كي لا يكون فائزا بما كان وطنيا بامتياز، وانكسرت "اللوحة الإشراقية" التي جسدتها وحدة شعب دامت 11 يوما، وليت "ريما عادت لقديمها التناقضي"، لكنها "صنعت "عداءا جديدا"، بين من كانوا قبل مايو وقعوا اتفاقات "وحدوية" بلغة تزيل الكيان وليس فقط تزيل الانقسام.

وبعد أكثر من شهرين على انتهاء الحدث، تمكنت دولة الاحتلال من امتصاص كل منتج سياسي داخلي لها، بل أنها دفعت السلطة في الضفة للبحث عن أي طريقة كي تجد عونا لها، مع حكومة الكيان، يرفض رئيسها أي اتصال مع الرئيس محمود عباس، ويرى أن كل الاتصالات ليس لها بعد سياسي أبدا، بل من أجل "تحسين مستوى المعيشة" وعدم انهيار سلطة وصفها المبعوث الأمريكي هادي عمرو بـ "الغابة الجافة" وكي لا تحترق (الآن) يجب مدها ببعض ماء وغذاء..

فيما سلطة حماس، والتي احتلت البر والسماء السياسي طوال 11 يوما، انتقلت من الرجم الكفاحي الى "التوسل الإنساني"، غذاءا وإعمارا، وأصبح أمرها تهديدا من "أجل وسائل حياة أفضل"، ما لم يصل "المال سنطلق البالونات"، ما لم تدخل وسائل كذا سنفعل كذا، تقزيم لا سابق له لمفهوم "القوة الجبرية الكفاحية" وتشويه للمضمون، لنصل الى معادلة "صمت مقاوم مقابل إطعام مقاوم"...

موضوعيا، أبرز منتج لمعركة مايو الكبرى يمكن أن يلمسه الفلسطيني (وطنا وشتاتا) هو ولادة "وكالة الغوث الإنساني – السياسي" الإسرائيلية، تمنح هذا وذاك حسب السلوك اليومي، ووفقا لما تراه هي دون غيرها، تخصم من مال حق للسلطة، لتعيده لاحقا لذات السلطة وكأنها "إنجاز سياسي كبير"...تغلق كل منافذ قطاع غزة وتفرض ما تريد، ثم تعيد ما أغلقته لتبدو وكأنها قدمت "خيرا"، ولكن بمقابل.

مشهد يكشف أن المنتصر الأكبر آنيا من الحدث الكبير دولة الكيان، والتي ارتعشت جدا خلال 11 يوما، وكان لها ان تدفع ثمنا سياسيا مباشرا، لم يجد له سبيلا أبدا...

الجريمة أن سلطتي البلاء الوطني، هما وليس غيرهما، من "صنع مكسب الكيان"، ونقلا المعركة من فعل سياسي الى "غوث إنساني"!

ملاحظة: الى رئيس حماس إسماعيل هنية..لا يليق أبدا ان ترسل رسائل الى رؤساء وملوك ومؤسسات دولية...تلك رسائل تعني تطوير الانقسام الى خلق "البديل"...لك ان تصدر بيانات وتنشرها فذاك حق مطلق..وغيرها "كفر سياسي مطلق"..وإسرائيل أول الفرحين به...التراجع فضيلة وطنية وعكسها تعرفه!

تنويه خاص: لا يليق بأي حركة سياسية فلسطينية أن تتاجر بإشاعة صحة الرئيس محمود عباس..تلك ثقافة دونية لا تليق بشعب الجبارين...!

مبادرة وقف "التآكل الذاتي"...داستها عصبوية الفصيل!

كتب حسن عصفور/ في يوم 11 يوليو قدمت الجبهة الشعبية "مبادرة" من 6 نقاط لمواجهة تداعيات ما بعد اغتيال نزار بنات، والتي تحولت الى معركة من نوع خاص، وفتحت عناصر جديدة لتعزيز الانقسامية الفلسطينية، بل وولادة مفاهيم "عصبوية" تفتح باب الخطر السياسي الكبير.

باستخفاف غريب تعاملت معها أطراف "الموالاة" للنظام المرتبك – المرتعش في السلطة برام الله، و"المعارضة" التي أصابها غطرسة وغرورا غير مسبوق ذهبت الى البحث عن "خيار وهمي" أسمته "ارحل يا عباس"، في استيراد لشعارات ما بعد "الخريف الأمريكي الإسلاموي" للمنطقة، التي لا زالت تدفع ثمنا كبيرا له، شعار كشف هواية اللغة على حساب التفكير بما موضوعية الشعار وواقعيته، هل حقا يمكن اعتبار ذلك "خيارا ممكنا" ودول الكيان وسلطات الاحتلال هي "سيد المكان" في الضفة؟!.

ودون الخوض في تفاصيل نقاط المبادرة بذاتها، وهل تمثل كلها قاعدة توافقية، أم لا، فالجوهري الذي يراد تناوله منها، كيفية مواجهة حالة التدمير الذاتي للمشهد الفلسطيني، ليس ضد السلطة في رام الله، بل لأهم مظاهر مكتسبات حرب مايو، التي أعادت للفلسطيني وحدة وروحا وتألقا، أربك كل عدو وخصم للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

من التوحد الوطني الكبير، الى تناحر وطني غير مسبوق، بل ذهاب الى فعل التآكل الذاتي دون تفكير، عدا رد فعل على مسلكيات وسياسيات ظالمة أو بعيدة عن المطلوب وطنيا، نفذته سلطة رام الله، ورد فعل مضاد لها تحت يافطة "عليَّ وعلى أعدائي وليكن بعدي الطوفان"...وكأننا في عصر جاهلية سياسية وليس منتج شعب فلسطين.

الدهشة الكبرى، كيف لحركة فتح (م7) بكل تاريخها وخبرتها، ان لا تدرس تلك المبادرة وتتعامل معها كبداية سياسية يمكن أن تكسر بها حدة الانحدار المتلاحق، وتعيد ترتيب أولويات المشهد الفلسطيني، من التظاهر والتظاهر المضاد، الى تظاهرة المواجهة الموحدة، خاصة وأنها قبل غيرها تحت الضغط الكبير.

فتح (م7) وقعت في فخ ارتباك جدولها الوطني، فبدلت المواجهة المركزية التي تستهدف المشروع الوطني بكامله، و"الكيانية الفلسطينية" القائمة، أو بالأدق ما تبقى منها، الى مواجهة صغرى مع "خصومها" او "معارضيها"، رغم الشعارات الخادعة التي أطلقها بعض من قياداتها المركزيين.

كان الأجدر بقيادة فتح (م7)، أن تتوقف عن تسيير مسيرات الاستعراض غير النافعة أبدا، الى مسيرات تدقيق في كيفية حصار الانحدارية التي تتسارع خطاها، أدت الى التعامل مع السلطة وحكومتها، بكل خفة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأصبحت "لقمة سائغة" لمختلف وسائل الإعلام بكل اللغات، تناول لم يترك من الأوصاف الكثير لها وللرئيس محمود عباس، أدى الى أن يقف وزير خارجية الكيان المحتل ليعلن نهاية "حل الدولتين"، والبحث عن "شريك ديمقراطي".

اعتقاد حركة فتح (م7)، أن تغذيتها للعصبوية الفتحاوية بالحديث عن "مؤامرة خارجية" فقط، هو طريق الإنقاذ، ليس سوى "تكثيف مطلق للغباوة السياسية"، فليس بالهتافات المحسوبة يمكن انقاذ المشروع الوطني، وبقايا سلطة مبعثرة ومرتعشة وباتت الآن محاصرة.

فتح، قبل غيرها، من عليها إعادة الاعتبار لجوهر مبادرة الجبهة الشعبية، وتطلق نداء منع الانتحار الذاتي، ذهابا لتصويب ما يمكن تصويبه...غير ذلك وداعا في وقت ليس ببعيد.

ملاحظة: كم هو عار وطني أن تصمت قيادات سلطة رام الله على تصريح وزير خارجية الكيان الذي اعتبرها غير ذي صلة...الجبن أمام عدو لن يصنع بطولة أمام شعب...الجيان جبان وين ما كان!

تنويه خاص: تقرير صحيفة "فايننشال تايمز" عن الجيل الفلسطيني القادم، يمثل "رسالة أمل" ان القوة العدوانية الصهيونية الطاغية لن تتمكن من روح طائر الفينيق الفلسطيني..التقرير رسالة للمتحكمين أيضا في مصير بقايا وطن وقضية!

مسيرة الأعلام الفلسطينية...وعورة "المعارضة "و"الموالاة"!

كتب حسن عصفور/ لعدة أيام احتل إعلان عن "مسيرة الإعلام الفلسطينية"، ردا على مسيرات تقودها حركات إرهابية إسرائيلية، ترويجا لحدث سياسي كبير، غاب في دهاليز خارج النص الوطني.

انطلقت المسيرة المنتظرة يوم الجمعة 9 يوليو 2021 من مدينة أم الفحم بالداخل الفلسطيني، وكان مشهدا أعاد للذاكرة قيمة راية الوطن، التي لا تلوثها رايات حزبوية، مشهد كان له أن يكون "تاريخيا" في مسار العمل الكفاحي الفلسطيني، لو كانت القضية الوطنية هي المحرك الفعلي لقاطرة المكونات الفصائلية، وسلطتين تتحكمان في حياة الشعب، سطوة وقمعا.

"مسيرة الإعلام الفلسطينية"، لم تر النور في أي من مناطق الضفة وقطاع غزة، بل أن خبرها لم يكن حاضرا في غالبية وسائل الإعلام المحلية، بكل مسمياتها، فيما تناقلت أخبارا مسمومة تبحث كيفية "حفر أنفاق" هدم وتدمير المكون الوطني.

كان لمسيرة الأعلام، أن تعيد اللوحة المشرقة جدا، التي رسختها معركة الـ 11 يوما، حيث توحدت كل مكونات الشعب الفلسطيني وطنا وشتات دعما وفخرا، وحدة أربكت كل أعداء فلسطين، شعبا وقضية، وكسرت البعد الرئيسي لـ "مؤامرة الانقسام".

وكان الاعتقاد، ان الوحدة الكفاحية تلك لن تعود للوراء، وسيولد منها قوة تعيد رسم المشهد الوطني كما كان ما قبل "مؤامرة 2006"، خاصة وأنها وحدة لم تأت عبر نداء أو لقاء صالوني على أنغام موسيقى الرفاهية، التي باتت مكونا من مكونات "مدعي قيادة العمل الوطني".

ولأن المنجز الأبرز لمعركة الـ 11 يوما ذهبت بأسرع مما اعتقد العدو الوطني، بل أن تطور الأحداث بعدها يقود الى ما هو أكثر خطورة لما كان من "مؤامرة التقسيم" لتبدأ رحلة "مؤامرة التدمير" الكياني، والوقوع في فخ "البديل"، وننتقل من "الخدعة الصغرى" تحت غطاء الانتخابات 2006 الى "الخدعة الكبرى" ما بعد معركة مايو 2021.

جاءت مسيرة الأعلام لتكشف كل عورات العمل الفصائلي، التي خرجت "هادرة" بين معارضة للسلطة في الضفة، و "موالاة" لها، وما تخللها من فضائح مستجدة على الواقع الفلسطيني، فلم تجد لها وقتا، فكان الغياب الكبير، لفرض مظاهرة تاريخية لفلسطين، تعيد رسم المفقود الوطني.

لو كانت "المكونات الفصائلية" وطنية الانتماء بالمعنى العام، لكان يوم الجمعة 9 يوليو 2021، يوما كما كان يوم الأرض 30 مارس (آذار) 1976، عندما أعاد الفلسطيني في كل مواقعه قيمة الارتباط بأرضه، عنوانا للبقاء والانتصار يوما.

مسيرة الأعلام، كان لها أن تعيد إشراقة يوم "الثلاثاء" في مايو عندما خرج الشعب موحدا في ذكرى نكبته الأم، كانت ردا على محاولة التسلل لكسر وحدة الفعل خلال المعركة الصاروخية.

مسيرة الأعلام، أكدت المؤكد منذ عام 2006، ان المخطط ليس بحثا لاستكمال منجز الكيان الأول في تاريخ الشعب الفلسطيني، بل العمل لحصاره ليبقى "مشوها"، خادما لغير الفلسطيني بأدوات فلسطينية. أصابها هلوسة وغطرسة الى حد "القرف السياسي"، انها على وشك تحقيق "حلمها" الظلامي، بنقاب متعدد المسميات، سوى أنه فلسطيني الإنتماء!

مسيرة الأعلام يوم 9 يوليو، بدلا أن تكون يوما للوحدة الوطنية الفلسطينية، كشفت عمق "الانقسامية الوطنية الفلسطينية"، وأن طريق ردمها طوووووووووووووووووويل...وطووووويل جدا في زمن "فصائل النكبة"!

ملاحظة: الى بعض حاملي "جين الحقد" على الثورة الفلسطينية...حاذروا فـ"سم الحقد" قاتل لحامله!

تنويه خاص: قدمت مصر درسا في الوفاء لقيادتها، عندما شيعت السيدة جيهان ثابت زوجة الراحل الرئيس أنور السادات في جنازة عسكرية لا سابق لها منذ الفراعنة...مصر تكبر كل يوما أكبر!

معركة المال القطري الى غزة...الشكل والمضمون؟!

كتب حسن عصفور/ منذ أن خرج قائد حماس في 21 يونيو 2021 وأعلن تصريحه الغاضب، بعد لقاء ممثل الأمم المتحدة لعملية السلام وينسلاند، حول الشروط الإسرائيلية للسماح بدخول المال القطري والمساعدات الى قطاع غزة، والأمر يتجه في "دهاليز" الشروط والاعتراضات.

حماس، قالت بعد وقف إطلاق النار، أنها لا تبحث عن كيفية دخول الأموال والمساعدات بل تريد أن تصل الى القطاع، من أجل إعادة الإعمار، ولكن لاحقا بدأت بوضع "شروطها"، بعد أن حاولت دولة الكيان التحكم ببعض حركة المساعدات وفرض آليات خاصة، ومنها إشراف السلطة في رام الله، وربما كان ذلك "الشرط" الأكثر إساءة سياسية لحماس، ما دفعها الى "الرد" بتشدد مضاف.

معركة المال القطري والمساعدات الدائرة، موضوعيا هي جزء من معركة ما بعد حرب الـ 11 يوما، وليس معركة آليات فحسب، كونها النتيجة العملية لتبيان بعض من آثار تلك الحرب، ومن يفرض على من شروطه، وكأنها "الربح السياسي" الممكن.

دولة الكيان، تعمل على استغلال "الحاجة الإنسانية" لأهل قطاع غزة، والرغبة الدولية، بما فيها الأمريكية، للعمل على التخفيف من تلك الأزمة الخطيرة، وتناور بكل السبل لفرض طريقتها المختلفة عما كان سابقا في عهد حكومة نتنياهو، وعدم نقل الأموال عبر طائرات الموساد وحقائب السفر الى قطاع غزة، باعتبار تلك طريقة "خالية" من الرقابة، وربما تذهب جزء منها الى تعزيز قدرات حماس العسكرية.

وحماس، تعلم تماما الآن، أن الطريقة العمادية – الموسادية لن تعود تحت أي ظروف، وسيبقى الخيار أمامها قبول آلية الأمم المتحدة بالتنسيق مع الشقيقة مصر، كون الخيارات الأخرى لن تجد طريقها للحل، وتلك مسألة لم تعد استنتاجا إعلاميا بل قرار رسمي لحكومة الكيان.

مبدئيا، يجب ان يتم التوافق على تشكيل "مجلس وطني فلسطيني للإعمار"، خال من "طرفي الانقسام والفصائلية، يقوم بعملية التنسيق بين حكومتي رام الله

وحماس، لقطع الطريق على مناورة الكيان من جهة، وعملية التعطيل غير المبررة من جهة أخرى، بعد مضي ما يقارب الشهر ونصف على وقف إطلاق النار، ولا زالت آثار الحرب العدوانية الحاضر الأكبر.

بات واجبا، ان تقوم الحركة الفلسطينية في قطاع غزة، وقبل غيرها، تقديم تصورها الشامل وليس الانتقائي لآلية إعادة الإعمار، دون اعتراض آلية الأمم المتحدة حول أوليات الضرورة، وأن يكون "المجلس الوطني للإعمار" هو القناة التي تتولى تلك المسؤولية المباشرة، بعيدا عن الحكومتين وتوابعها، لو أن الأمر بحثا لإعادة إعمار، خاصة وأن المشردين داخل القطاع، لا يملكون "ترف الانتظار"، كما أن الاندفاعة الدولية لحل المسألة الإنسانية وتيرتها عالية، ولا يجب أن تصل الى نقطة البرودة، كما كان خلال الحروب الثلاثة السابقة، والتي لا زالت ملامحها شاهدة على الحدث المأساوي.

وبالمقابل، اللجوء الى حركة "التهديد الصاروخي" المستمرة ارتباطا بالمال، تفقد كثيرا من بريق القوة الإيجابية للرد العسكري عند الضرورة، وتظهره وكأنه ليس لخدمة قضية بذاتها بل لجزء منها، وهو ما يجب التفكير جيدا في كيفية التعامل مع الفعل ورد الفعل.

آلية الأمم المتحدة، خالية من شروط إهانة سياسية"، هي الممكن الوحيد راهنا، وربما الحل المناسب لفتح الباب أمام الإسراع في عملية إعادة الإعمار، وذلك بذاته سيكون "ربح سياسي" بشكل ما لأهل قطاع غزة، في معركة كسر الحصار.

فك "شيفرة" المال القطري قد تساعد موضوعيا في حل ألغاز أخرى من جوانب الحصار الطويل الذي يهدد البعد الإنساني للحياة في قطاع غزة، وتفتح الباب لدوران عجلة الاقتصاد الذي بات يعيش حالة من الاحتكار والاستغلال والفساد بشكل غير مسبوق.

التنازل لمصلحة حياة أهل قطاع غزة يمثل ربحا خال من الحزبوية، ويعكس نضجا سياسيا" طال انتظاره.

ملاحظة: ان تستغل منابر المساجد لبث الكراهية والأحقاد من طرف على آخر، جريمة يجب ملاحقة من يقوم بها، أي كان الانتماء، فلسطين ليست داعشية الثقافة والسلوك...ولن تكون أبدا!

تنويه خاص: تسريب "عطعوط" لبيته في حي سلوان المقدسي لصالح مستوطنين، حدث لا يجب أن يمر كأنه خبر...الغريب صمت السلطة والفصائل عما جرى وكأنها ترفع رايتها البيضاء...الصمت مفتاح التسريب التالي يا سادة الكلام!

من "الوصاية الإسرائيلية" الى "الحماية الدولية"..خطوة التحرر الأولى!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أقرت الأمم المتحدة تغيير صفة التمثيل الفلسطيني من منظمة التحرير الى دولة فلسطين كعضو مراقب سبتمبر 2012، دخلت الشرعية الوطنية مرحلة جديدة من التأكيد العام، ونصرا سياسيا مضافا لسجل الثورة والمنظمة، وتعزيزا للكيانية التي تم وضع حجر أساسها الأول في التاريخ فوق أرض فلسطين مايو 1994، فيما يمكن تسميته بانطلاقة الكيان الأول.

ومنطقيا، كان على الرئيس محمود عباس أن يبادر فورا على اتخاذ الخطوات العملية نحو "الانطلاقة الثانية للكيانية الوطنية" بالانتقال من السلطة الى الدولة، تنفيذا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012، وخاصة بعد توافقه مع الملك عبد الله، سبتمبر عام 2012، بعد عودته من نيويورك على تشكيل "لجنة عليا" بين دولتي فلسطين والأردن، التي كان لها أن تشكل قاطرة التغيير السياسي الكبير.

وتردد الرئيس محمود عباس في الخروج من دائرة "المرحلة الانتقالية"، رغم أنها انتهت وتدمرت في آن، وواصل التلعثم السياسي، حتى عام 2015، عندما اتخذ المجلس المركزي للمرة الأولى عدة قرارات تدعو الى "فك الارتباط" بدولة الاحتلال وتعليق الاعتراف المتبادل معها، ليس فقط بسبب قرار الأمم المتحدة، بل لأن دولة الكيان ألغت كل منتجات اتفاق المبادئ عام 1993، بما فيه

الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني، وكل ما رافق ذلك من حقوق سياسية – قانونية، ورفضها القانون الإسرائيلي مجددا على الضفة والقدس، وحصار قطاع غزة بفصل كامل عن الضفة.

وتكررت القرارات منذ 2015، حتى فبراير 2021 في اتفاق القاهرة بين القوى ألـ 13، ولكن الرئيس عباس، لم يقيم وزنا لكل ما سبق من قرارات واتفاقات، ووقفت اللجنة التنفيذية عاجزة ومشلولة كليا أمام رغبة الرئيس بتنفيذ أي من قراراتها التي تكررها كآلة صراف "سياسي".

منذ مايو 2021، عادت القضية الفلسطينية الى حيوية الحضور الإعلامي، بعد سكون وبلادة خلال سنوات حكم ترامب، وخلالها تسارع المشروع التهويدي الى حد أن الضفة الغربية، فقدت كثيرا مما كان لها قانونيا وسياسيا بعد 1993، حتى 2005، وأصبح تداول الاسم التوراتي للضفة هو المسمى الرسمي الذي تستخدمه دول الكيان، دون أن نقرأ رسالة احتاج واحدة ضد ذلك، المتناقض كليا مع الاتفاق الموقع، بل واستمرت في حركة الارتباط مع بعض من ضجيج كلما تقلصت "امتيازات" خاصة.

وكان "الظن" أن تكون معركة الـ 11 يوما فرصة تغيير جذري في التعامل الرسمي مع الكيان، وإعادة الاعتبار للتمثيل والشرعية وفقا للقرارات الدولية، خاصة وأن حركة الغضب العالمي من إسرائيل فاق كل التقدير، والأبرز كان في داخل أمريكا، التي بدأت وسائل الإعلام الرئيسية فيها فضح جرائم حرب الكيان وعنصريته، كان أبرزها تقرير "هيومن رايتس وتش"، والذي مر فلسطينيا كخبر وليس قيمة سياسية.

مع تغير "المزاج السياسي الدولي" مجددا نحو وضع نهاية للصراع الذي طال، رغم أنه اقترب جدا في لحظة من الحل السياسي، لكن دولة الكيان أدارت ظهرها لكل شيء، واختارت العنصرية السياسية – القانونية لفرض هيمنة واحتلال وفصل وحصار على الضفة والقدس وقطاع غزة، اعتقادا أن الكفاحية الفلسطينية لم تعد قوة فعل، رغم صواريخ غزة، التي لا تحدث تغييرا جوهريا في معادلة الصراع، لكنها تعيد تحريكه لا أكثر.

ولأن هناك أطراف تعمل بشكل أو بآخر على تفكيك النظام السياسي الفلسطيني، ليس لأنه يمثل حالة كفاحية، بل لأن مطلوب إعادة بنائه وفقا لما سيكون من "ترتيبات حل ممكن"، وضمن عناصر تتوافق معها، لم يعد من خيارات لحصار ذلك سوى تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه من قرارات فك الارتباط مع دولة الاحتلال، وتعليق الاعتراف المتبادل، واعتبار وجودها وجود اغتصاب وعدوان على أرض دولة فلسطين.

الانتقال من مرحلة "الوصاية الإسرائيلية" الى مرحلة "الحماية الدولية" تلك هي الخطوة الأولى نحو التحرر...وحماية ما يمكن حمايته من المشروع الوطني!

ملاحظة: السلطة في رام الله، أعادت العمل بقانون التظاهر عام 1999، للحد من انطلاق مظاهرات الغضب...أكيد ما في مواطن سوي بيرفض القانون، لكن مش لازم بالأول طبقوا أبو القوانين، اللي اسمه القانون الأساسي مش القانون المزاجي!

تنويه خاص: بدونية غريبة عن أخلاق الشعب الفلسطيني قام البعض المريض نفسيا بفتح نيرانهم على الراحل القائد أحمد جبريل، وكأن غيره كانوا ناصعي البياض...كم يخجل الخجل منكم يا صغار!

وحدة فتح...الإشاعة الضرورة!

كتب حسن عصفور/ خلال أيام عيد الأضحى، تسللت إشاعة سياسية فرضت ذاتها، وسط أحداث هامة جدا، كصفعة الشركة الأمريكية "بن وجيري" لدولة الكيان، وفضيحتها التاريخية عبر كشف "سترها التجسسي" من خلال برنامج بيغسوس" وما فرضه مجلس حقوق الإنسان لملاحقة مجرمي الحرب فيها.

إشاعة سريعا، أصبحت خبرا، عن وجود "لقاءات" بين حركة فتح (م7)، وتيار الإصلاح المختلف معها، ورغم أن قيادة التيار نفت ذلك رسميا، لكن الإشاعة تواصلت بحضورها، خاصة وأن هناك بعض مما يغذيها، بعد زيارة عباس زكي

عضو مركزية فتح لمخيم الأمعري بعد غياب سنوات لأي من أعضاء ذلك الإطار، وحضور جهاد طميله شخصية قيادية هامة من التيار ذلك اللقاء.

وبعيدا، عن وجود أو لا وجود تلك "اللقاءات المركزية" بين فتح وفتح، فتلك يمكن وصفها بأنها الإشاعة الضرورة التي يجب أن تحدث، وهي لا غيرها تمثل الخبر الذي تنتظره غالبية الشعب الفلسطيني، بعيدا عن بعض المتصيدين قسمة الشعب وفرقته.

مسار حركة فتح، التي قادت الثورة، وحمت جدارها عبر وحدة معقدة وسط "الرصاص الذاتي" و"الرصاص العربي" (بشقيه السياسي والعسكري)، لم يكن يوما خطا مستقيما، وربما هي أكثر الحركات التي شهدت خلافات واختلافات، بعضها وصل الى انشقاق كاد يودي بها، عام 1982 – 1983، ما يعرف بـ "فتح – الانتفاضة"، انشقاق جوهره غضب كبير على مواقف وسلوك، ولكن حركته أدوات غير محلية، لكسر عامود الثورة، على طريق كسر المشروع الوطني، بعيدا عن الشعارات التي اختبأت خلفه.

ولأن الزعيم الخالد أبو عمار، وقيادة فتح التاريخية أدركت جوهر المسألة، ولم تذهب لتغذية البعد الانشقاقي، بل سارعت بكل السبل لتطويقه وحصاره، والعمل على إعادة من خرج "ثائرا" على مظاهر فساد أو خذلان، ومحاصرة من خرج وفق رغبة غير فلسطينية، ولذا كانت سرعة التطويق لأكبر وأخطر انشقاق واجهته حركة فتح منذ انطلاقتها يناير 1965، وعادت بقوة انطلاقة لتواصل قيادة المشروع خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى 1987، حتى وصلت الى بناء أول كيان وطني وفق أرض فلسطين التاريخية عام 1994.

فتح ربما هي الفصيل الوحيد في الحركة الوطنية، الذي يمثل أي انقسام بها أو خلاف داخلها، ضرر مباشر على التلاحم والوحدة الوطنية، فغيرها يمكن أن يخدشها، ولكن فتح تربكها، بل وتعيقها، ولذا لا مجال لوحدة وطنية حقيقية قبل وحدة فتح وعودة كل أبنائها، معارضا لسياسة الرئيس أو مواليا لها، فلا مقدس هنا سوى المشروع الوطني، ودون وحدة الحركة الأكبر وقائد المشروع الوطني، الذي اهتزت قيادتها كثيرا خلال عهد الرئيس محمود عباس، لا وحدة وطنية ولا منتصر وطني.

كان لفتح أن تعود بقوة كفاحية قاطرة لقيادة المشروع والكيان، لو أنها عملت على مواصلة مسار الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات، وكان لها أن تبني كثيرا على صموده التاريخي وقتاله 4 سنوات، دفاعا عن مشروع ورفضا لتهويد الوطني والمقدس الديني في آن، مرحلة كان لأي حركة ان تعيد بناء حضورها بما هو أكثر قوة وطاقة، لكنها خسرت مرتين، بأنها لم تعمل لمواصلة المسار، وفتحت باب ثقافة "الانتقام"، ومن هنا بدأت رحلة الخراب الذاتي.

بلا تفاصيل لما حدث ولما كان، وباختصار شديد، لن ترى فتح بكل أطرافها ربحا سياسيا، او تأثيرا وطنيا عاما، ولن ترهب غيرها، عدوا أو مختلفا، وهي بهذه الحالة الانفطارية، شقاقات يمكن حلها بأسهل مما كان عام 1982 – 1983، فغالبية المختلفين ليسوا ضمن مشروع بديل، بل ويتمسكون بالأم، رغم انه كانت هناك لحظات تقترب من تشكيل إطار مختلف.

التواضع من أجل وحدة فتح "أم الجماهير" هو الكبرياء العام...وغيره ليس سوى إمعان في الخراب العام...فدون فتح قوية موحدة لا مشروع وطني...ومن يحلم وراثتها لن يحقق ما تم خرابه لزمن بعيد!

ملاحظة: خلال فترة وجيزة تم مقتل شابين في غزة بأيدي قوات أمن حماس، المصيبة أن تمر تلك الأحداث وكأنها حدثت وانتهت دون حساب...الفضيحة ليست صمت حماس بل صمت من يدعي أنه حارس حقوق الإنسان..يتحدث بعضهم ليرضي حكما، أو لينال جائزة من غير بني جلدته!

تنويه خاص: بلا تردد، تونس المرتعشة تحت وطأة "خبث" كورونا و"باطنية" فصيل لم يتمكن من خطفها، تتمكن من رفع راية العرب ذهبا وفضة في أولمبياد طوكيو 2020..سلاما لمن يصنع مجده أي كانت ظروفه!